المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الأربعاء 17 آب 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

-مقتل مقاتل من وحدة كفير برصاص زميل له لاعتقاده انه "مخرب "

-المراسل العسكري: نداء انذار للجيش

-الجيل الضائع من الفلاشا في إسرائيل بسبب العنصرية ضدهم

-الرد المخجل لشولتس حول تصريح الرئيس محمود عباس في المانيا

"معاريف":

-الجندي اعتقد ان زميله "مخرب" وأطلق عليه 8 رصاصات قاتلة

-القتيل ترك موقعه للصلاة

-تمديد اعتقال بسام السعدي لمدة 6 أيام

-التحدي امام غزة: الهدوء ومنع زيادة القوة

-بن غفير: سأطرد أعداء إسرائيل إلى أوروبا إذا شاركت بالائتلاف الحكومي القادم، ومن بين الأشخاص ايمن عودة وعوفر كسيف وناطوري كارتا

"هآرتس":

-بايدن يصر على التوصل لاتفاق نووي مع ايران

-في إسرائيل لا يستطيعون التقدير اذا ما تقترب ايران من الاتفاق

-افتتاحية الصحيفة: قتل المدنيين في غزة

"تايمز أوف إسرائيل":

- "كذبة وحشية": ادعاءات عباس بشأن "50 محرقة" تثير الغضب في إسرائيل وألمانيا
- فرقة موسيقية إسبانية تشوه العلم الإسرائيلي في مهرجان موسيقي وتنشر الفيديو على الإنستغرام
- المستوطنون يؤسسون أول بؤرة استيطانية غير قانونية للحريديم في الضفة الغربية

* * *

عين على العدو الأربعاء 17-8-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 10 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وداهمت منازل العشرات.
- **القناة 12 العبرية :**اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية الأسبوع الماضي، فلسطينيين اثنين من نابلس جندتهما حركة الجهاد الإسلامي، وعثر بحوزتهما على حوالي 17 كيلوغراما من المتفجرات.
- **القناة 13 العبرية :**غانتس خلال زيارة لمقر الشاباك: إننا نحبط باستمرار محاولات حماس لتعاظم وبناء قوتها، كما رأينا في الكشف عن النفق أمس، سنستمر في تحميل حماس المسؤولية عن المنطقة، وأي انتهاك ستدفع ثمنه.
- **القناة 13 :**تبادل إطلاق النار مع قوات الجيش اثناء اقتحام مخيم بلاطة في نابلس.

- **إذاعة جيش العدو** :مجدداً، قررت المحكمة العسكرية تمديد اعتقال بسام السعدي القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في جنين 6 أيام.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية** :السفير الألماني في "إسرائيل" ستيفان زيبرات عن كلام أبو مازن: "غير صحيح، ولا يقبله العقل."
- **موقع والا العبري** :قدمت "إسرائيل" لروسيا في الأيام الأخيرة مقترحا في محاولة للتوصل إلى اتفاق بعيداً عن المحكمة بشأن نشاط الوكالة اليهودية في البلاد، بهدف إنهاء الأزمة – هذا ما قاله اثنان من كبار المسؤولين الإسرائيليين المطلعين على الأمر.
- **يديعوت أحرونوت** :كشف "مسؤول إسرائيلي" أنه في غضون أسابيع ستتمكن "شركات الطيران الإسرائيلية" السفر إلى إسطنبول وأنطاليا بعد 15 عام من المنع، وبعد أربع سنوات من طرد "السفير الإسرائيلي" إيتان نائيه، سيعيد كلا البلدين السفراء.
- **قناة كان** :توقيع اتفاق روسي تركي لتزويد أنقرة بدفعة جديدة من صواريخ أرض جو مطورة من طراز S400.

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت** :الجندي الذي أطلق النار نحو بيتوسي قال إنه صرخ عندما شعر بوجود بيتوسي خوفا من أن يكون متسلل فلسطيني، كان يشعر بالخطر فأطلق النار.
- **قناة كان العبرية** :حول تفاصيل حادثة مقتل جندي لواء كفير ناتان بيتوسي / أطلق زميله 8 رصاصات، منها 2 في الهواء و 6 باتجاه بيتوسي، أصابته منها رصاصتان، وكشف التحقيق أن المجند قد نام وكان مرتبكاً عندما اقترب منه بيتوسي قبل لحظات الحدث.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :أجرى رئيس هيئة الأركان الجنرال أفيف كوخافي، زيارة للمكان الذي قُتل فيه الرقيب أول ناتان بيتوسي، الليلة الماضية نتيجة تشخيص خاطئ من زميله، واطلع على التحقيقات الأولية في الحادث ووعد بتحقيق شامل في الأمر.
- **قناة كان العبرية** :وحدة مرعول للبحث والتقصي التي تقف وراء اعتقال زكريا الزبيدي بعد هروبه من سجن جلبوع، ستنضم للبحث عن المستوطن مويشي كلينرمان 16 عاماً من مستوطنة موديعين عيليت الذي اختفت آثاره منذ 143 يوماً.

- **رئيس الحكومة يائير لابيد خلال زيارة كلية الشرطة :**سنضع أمن المواطنين على رأس سلم الأولويات من خلال تجنيد 5000 شرطي و 26 سرية حرس حدود و 30 ألف متطوع للحرس الوطني وتعزيز انتشار الشرطة في المجتمع العربي."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **يائير لابيد :**اتهام محمود عباس "أبو مازن" الذي يتواجد الآن في ألمانيا، "لإسرائيل" بارتكاب "50 محرقة" ليس عارا أخلاقيا فحسب، بل كذب وافتراء رهيب، التاريخ لن يغفر له أبداً.
- **غانتس عبر تويتر :**تحدثت هذا المساء مع وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، ناقشنا سلسلة من القضايا الأمنية، في مقدمتها ضرورة اتخاذ إجراءات لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، كما أطلعته على تفاصيل العملية العسكرية الأخيرة في غزة، وشكرته على المساعدة الأمريكية في دعمنا بصواريخ القبة الحديدية الاعتراضية التي أنقذت الأرواح في العملية الأخيرة أيضاً.
- **عضو الكنيست إيتمار بن غفير :**عندما نشكل الحكومة بعد فورنا في الانتخابات المقبلة، سأروج لقانون الترحيل الذي سيرحل من هنا أي شخص يعمل ضد "إسرائيل"، سنطرد من هنا من يرشق الجنود بالحجارة والزجاجات الحارقة، وأولئك الذين يعملون ضد الدولة مثل عضو الكنيست عوفر كاسيف، كلهم سيتم ترحيلهم، ربما لأوروبا، إنهم بحاجة إلى أيدي عاملة هناك.
- **وزير المالية ليبرمان :**على رئيس الحكومة ووزير الحرب التوقف إضفاء الشرعية على أبو مازن الذي ينكر المحرقة.
- **بيني غانتس :**كلام أبو مازن شائن وكاذب ومحاولة لتشويه التاريخ وإعادة كتابته، إن المقارنة المؤسفة التي لا أساس لها من الصحة بين المحرقة التي قام بها الألمان ومساعدوهم، وبين "الجيش الإسرائيلي" الذي يحمي نهضة إسرائيل في أرضها ومواطني "إسرائيل" وسيادتها ضد "الإرهاب الوحشي" هو "إنكار للمحرقة."

مقالات رأي مختارة:

- **مائير بن شبات-موقع والا :**على "إسرائيل" أن تسعى جاهدة لجعل قطاع غزة على المدى الطويل منطقة أمنية منزوعة السلاح، يسيطر عليها كيان شرعي يعترف ب "إسرائيل" ولا يستخدم العنف ضدها. بالنظر إلى مفاهيم حماس الأساسية وموقفها من "إسرائيل" فمن الواضح ليس فقط أنها لا تستطيع أن تكون شريكاً في حل سياسي، بل إنها عدو واضح ل "إسرائيل" – بعد أسبوع من انتهاء عملية "بزوغ الفجر"، أفادت الأنباء الأحد، أن "إسرائيل" تعتزم اتخاذ سلسلة من

التسهيلات الجديدة في سياستها تجاه قطاع غزة.
وكذلك زيادة الصادرات من غزة والواردات إليها، وزيادة كمية المياه والأسمدة للزراعة التي سيتم إدخالها إليها والسماح بإدخال المخارط إلى المصانع وزيادة عدد تصاريح العمل في "إسرائيل" وتسهيلات في مجالات أخرى.
ومن الواضح أن بناء أحياء جديدة في غزة لا ينبغي أن يثير القلق لدى المنظومة الأمنية ومثلها الحلول لمشاكل الكهرباء والمياه أو التحركات لتحسين الزراعة المحلية. لكن هذا هو الواضح فقط؛ فلقد علمتنا السنوات التي مرت منذ أن أدارت حماس السلطة في قطاع غزة أنه لا يكاد يوجد شيء يدخل غزة أو يخرج منها رغماً عنها، ولا يوجد مثيل لإبداعها الذي تظهره في جهودها لجني الأرباح من ذلك سواء مالية أو أخرى – وعلى مر السنين، تحملت "إسرائيل" مخاطر القيام بذلك، حيث كانت رغبتها منع حدوث أزمة إنسانية وتمكين توفير الاحتياجات الأساسية للسكان.
"لأن الأمر كان مشابهاً للرهائن المحتجزين من قبل خاطفيهم وهم جياع يحتاجون للطعام ومن الواضح أنه يجب أن تزودهم بالطعام حتى لو كان الخاطفون هم أول من سيستمتع به". ومع ذلك، لا يوجد تشابه بين زيادة حصة المياه وإدخال الأسمدة والمخارط، ليس فقط من حيث أهميتها للسكان ولكن من حيث الضرر الأمني الذي قد يلحق ب "إسرائيل". – لا داعي لشرح ما يمكن أن تفعله حماس من استخدام ماكينات الخراطة الحديثة وما يمكن إنتاجه من أسمدة عالية الجودة حتى لو كانت مكتوبة على عبواتها "للاستخدام الزراعي فقط."
يمكن أن يكون بناء أحياء جديدة في غزة مسألة إنسانية وخالية من التداعيات الأمنية، فقط عندما يتم ضمان عدم استخدامها كغطاء لإدخال المعدات الميكانيكية الثقيلة ومواد البناء والمواد الخام عالية الجودة للأنفاق.
من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن ضمان ذلك في الواقع السائد في غزة. – من يعتقد أن هذه شكوكا كاذبة أو سيناريوهات خيالية هو مدعو إلى الاطلاع على الملخصات السنوية التي تظهر على موقع الشاباك. على سبيل المثال يمكن أن يقرأ في تقرير عام 2015، العام الذي يلي عملية "الجرف الصامد": "وقد برز هذا العام إحباط عمليات تهريب في معبر كرم أبو سالم مخصصة لتعاظم قوة العناصر التنظيمية في قطاع غزة بقيادة حماس. وكانت هذه مواد ووسائل يتطلب إدخالها إلى قطاع غزة تصريحاً خاصاً، نظراً لاستخدامها لإنتاج المتفجرات، مثل الجرافيت، ونترات الفضة، أو الوسائل التي تطلبها حماس لبناء قوتها، مثل الروافع والمحركات والضواغط المستخدمة في حفر الأنفاق والبطاريات بأنواعها (مصدر الطاقة البديلة) وكابلات الاتصالات وملحقات الصلب.
وكجزء من الإحباط اعتقل حوالي 70 شخصاً (من بينهم) تجار، وناقلين ومُخزنين وسائقين و

موردين، وتم ضبط أكثر من مائة من البضائع المحظورة" – منذ ذلك الحين لم تغير حماس طريقها. هي فقط طورت من أساليبها. في واقع تحتاج فيه حماس إلى الهدوء من أجل معاظمة قوتها لتهديد "إسرائيل" وإلحاق الأذى بها، فمن الصحيح تبني نهج حذر في كل ما يمكن أن يعزز من قوتها.

- **يوئيل جوزانسكي-معهد دراسات الأمن القومي** :يبدو أن المملكة العربية السعودية ستستمر في تمهيد الطريق تدريجياً لانفتاح أكبر في العلاقات مع "إسرائيل"، حتى لو كان في ظل نموذج مختلف عن نموذج اتفاقات أبراهام، سواء في عمق الانفتاح أو في وتيرة التغيير، وفقاً للسياسة السعودية، خلال زيارة الرئيس بايدن للشرق الأوسط، أعلنت هيئة الطيران السعودية أنه وفقاً لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام 1944، ستسمح الآن أيضاً "للطائرات الإسرائيلية" بالتحليق عبر مجالها الجوي.

حيث تمت صياغة الإعلان بطريقة غامضة وتم تقديمه على أنه حاجة اقتصادية وطنية لتحسين الربط الجوي للمملكة كمحور رئيسي، وفي الواقع وسّع التصريح الحالي "للطائرات الإسرائيلية" للطيران عبر المجال الجوي السعودي إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين، لكن نائب سفير المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة "محمد العتيق"، أكد في نقاش لمجلس الأمن حول القضية الفلسطينية أن تمكين "الطائرات الإسرائيلية" من التحليق في أجواء المملكة ليس خطوة في اتجاه التطبيع، وهناك خطوة أخرى يرى البعض أنها مرتبطة بالتطبيع هي الاتفاق السعودي الأمريكي على خروج القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء (MFO) من جزيرتي تيران وصنافير (التي أعادتها مصر إلى السيادة السعودية في عام 2017) وتمركز نظام المراقبة الذي سيحل محل القوة وسيتم من خلاله ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران – الاستنتاج المستخلص من العملية التي أفضت إلى اتفاقيات إبراهام هي أن دول الخليج في ظل الحافز والضغط المناسبين ، قد تتخذ خطوات تنحرف عن الإجماع العربي وعن مواقفها في السياق الفلسطيني، لذلك من الممكن أن تعزز الرياض علاقاتها مع "إسرائيل" دون صلة مباشرة بالتقدم في "القناة الإسرائيلية الفلسطينية" ولكن بالنظر الي المقابل الذي ستحصل عليه من الولايات المتحدة.

في الواقع العلاقة بين واشنطن والرياض ، والأهم من ذلك – اهتمام امريكا بالمنطقة وقيادتها للتطبيع في الشرق الأوسط له أهمية حاسمة، إذا قدرت القيادة السعودية أن الاقتراب من "إسرائيل" سيساعدها على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة وتحسين صورتها المتطرفة التي ترافقها والفوز بمكاسب اقتصادية وسياسية ، فقد تتخذ خطوة أخرى تجاه "إسرائيل" – إن استمرار وتوسيع اتفاقيات التطبيع الحالية مهم للربط بين "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية،

ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها تهدف إلى إضفاء الشرعية على توسعها اللاح.
ومع ذلك فإن البقاء خلف الكواليس مع المساعدة في تحسين علاقات "إسرائيل" مع الدول العربية والإسلامية هو في الواقع أفضل من الرياض في هذه المرحلة، وإن دفع العلاقات وإبرازها وجعلها بالتأكيد" قضية سياسية إسرائيلية داخلية"، كما حدث مع زيارة الرئيس بايدن للشرق الأوسط، سيخلق توقعات غير واقعية ويزيد الضغط على السعوديين ويقوض العملية، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية كانت تمر بتغييرات اجتماعية ثقافية غير مهمة في السنوات الأخيرة، إلا أن مسألة علاقاتها مع "إسرائيل" لا تزال مرتبطة بمكانتها وحتى باستقرارها، لذلك في الوقت الحاضر، يُنظر إلى اتفاقية التطبيع الكامل في المملكة على أنها خطوة في وقت مبكر جداً.

* * *

مقالات

"هآرتس": إسرائيل بعد "بزوغ الفجر".. بين "اللبننة" والانفصال عن الفلسطينيين

بقلم غادي شمني ونيتسان ألون ومتان فلنائي

ترجمة: القدس العربي

إن استنفاد الإنجازات المثيرة للعملية في قطاع غزة، يقتضي الاستمرار في سياسة أخذ المبادرة في قطاع غزة وفي ساحات أخرى. يمكن إحداث التغيير عن طريقها، من واقع المواجهة المستمرة إلى الاستقرار وإلى تسويات في المستقبل، لأن مقاربة رد الفعل ستعيد المبادرة إلى يد المتطرفين. منحى الضم الزاحف في ظل غياب أكثرية يهودية ثابتة بين النهر والبحر، يهدد الطابع اليهودي – الوطني للدولة ويخلد المواجهة بين الشعبين. كل ذلك يعرض حلم الصهيونية للخطر. إسرائيل الآن أقوى من أي وقت مضى أمام جميع التحديات. وبناء على ذلك، فإن هذا هو الوقت المناسب لفحص بدائل. عند دخول رئيس أركان آخر له تجربة إلى الساحة السياسية، نرغب في لفت الأنظار إلى أن الحلول العسكرية مهما كانت ناجحة، إلا أنها ليست الحلول الوحيدة.
في عملية "بزوغ الفجر" ظهرت أفضليات اتخاذ المبادرة من جهتين. فعلى الصعيد العسكري العملياتي، فإن اتخاذ المبادرة أخرج العدو عن توازنه، ولم يستيقظ طوال أيام القتال، هذا إلى أهمية إبقاء حماس خارج جولة القتال، بفضل مبادرة مدنية وتسهيلات منحها جهاز الأمن لسكان القطاع بمصادقة المستوى السياسي، على رأسها إعطاء آلاف تصاريح العمل في إسرائيل، الذي لم يسمح لحماس بتجاهل رد السكان

على احتمالية فقدان هذه التصاريح.

الآن، بعد انتهاء العملية السريعة والناجحة، من الجدير عدم التخلي عن أفضليات المبادرة وبلورة سلسلة خطوات قد تغير الظروف في الساحة ومنع سلسلة جولات قتال وتقليص الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتوصل إلى إنهاء النزاع في المستقبل. كخطوة أولى، وحتى قبل أن تبرد المحركات، يجب على إسرائيل محاولة تجنيد الدول المعتدلة في المنطقة، مصر والأردن، طليعتا اتفاقات السلام والشريكتان الاستراتيجيتان في السياقات الأمنية من الجنوب والشرق، وإلى جانبها دول "اتفاقات إبراهيم" ودول أخرى، تجنيدها لعملية شاملة لتغيير جذري في نوعية حياة الـ 2 مليون نسمة في غزة وتحسين الواقع في الضفة.

ظروف الحياة غير المحتملة في القطاع تزرع بذور الاضطرابات القادمة. يمكن التوصل إلى تعاون إقليمي ودولي يشمل توزيع المسؤوليات والمهمات فقط بمبادرة من حكومة إسرائيل. رغم التحديات الدولية، من المرجح تحصل هذه المبادرة على دعم فعال من قبل الإدارة الأمريكية. يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل معاً بلورة تحالف قوي، الذي سيضخ مساعدة ويسهم في تطوير مشاريع في مجال المياه والكهرباء والرفاه والصحة والتشغيل، الحيوية لسكان القطاع.

تكمن احتمالية كبح التنظيمات الإرهابية في الدمج بين تدخل تحالف إقليمي ودولي قوي وتحسين حياة السكان في القطاع بحيث يخافون من فقدان كل ما تم تحقيقه عقب مغامرة أمنية لحماس أو الجهاد أو أي عامل آخر للإرهاب. وإذا تبين بأن هذا ليس بكاف، فالقيام بهذه الخطوة وتجسيد مصداقية إسرائيل بالرغبة في التوصل إلى تحسين الوضع في القطاع، سيضمن لها دعماً إقليمياً ودولياً واسعاً إذا اضطرت إلى استخدام القوة ثانية.

عدم الاستقرار في أرجاء يهودا والسامرة يشكل تذكاراً لضعف السلطة الفلسطينية وهشاشة التعاون الأمني معها، هذا التعاون الذي حظي بالثناء من جهاز الأمن على إسهامه في مكافحة الإرهاب وإنقاذ حياة الإسرائيليين. في الحقيقة، ساهم سلوك السلطة في وضعها البائس. ولكن إسرائيل بسياستها في العقد الأخير، وحتى قبل ذلك، تتحمل جزءاً غير قليل من المسؤولية عن ضعف قدرة السلطة على السيطرة وفقدان سيطرتها على مناطق واسعة.

تغيير هذا الاتجاه مصلحة أمنية وسياسية بارزة لإسرائيل. من هنا تأتي أهمية التجند وتسخير التحالف الإقليمي – الدولي لمبادرة إعادة ترميم وتعزيز السلطة. يحتاج هذا الجهد إلى الابتعاد عن شعارات مثل "تقليص النزاع" وتضمين خطوات اقتصادية مدنية وسياسية، وبالطبع إلى جانب استمرار النشاطات

الأمنية المطلوبة، ولكن من خلال ملاءمتها مع مهمة تعزيز السلطة. ومع ذلك، يجب عدم الغرق في الأوهام. فحتى مبادرة كبح التنظيمات الإرهابية وتحسين حياة السكان المدنيين في القطاع والنجاح في جهود تعزيز السلطة، لن تعفي من مواجهة الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة ثنائية القومية، وبعد ذلك ذات طابع عربي، بين النهر والبحر. هذا لم يعد نبوءة غضب. المعادلة بسيطة: إذا لم نقم بمبادرة، وإذا سلمنا بمواجهة دائمة ومرصوفة بجولات قتال متواصلة، فنحن نضمن بأن المجموعتين السكانيتين التي كل واحدة منها تضم الملايين، سيتواصلون فيما بينهم بالسلاح فقط. ولم يكن هو هذا المستقبل الذي وعدنا به أنفسنا والأجيال القادمة. لبننة إسرائيل ليست تجسيداً لحلم الصهيونية.

الانفصال عن الفلسطينيين هو الاحتمالية الوحيدة لضمان مستقبل إسرائيل كدولة قوية مع طابع يهودي وطني وديمقراطي لأجيال. علينا العيش إلى جانب الفلسطينيين وليس معهم، في حين تكون بيننا حدود واضحة. قوتنا في مبادرتنا: على إسرائيل القيام بمبادرة للانفصال عن الفلسطينيين مع استمرار السيطرة الأمنية كما هي الآن، إلى أن يأتي الاتفاق. شعار "إدارة النزاع" وهمي. فالنزاع تحت أجنحته هو الذي يقودنا إلى واقع مواجهة بدون أي هدف.

* * *

"هآرتس": بعد التحقيق.. القاصرون الـ5 قتلهم سلاح الجو الإسرائيلي ولا علاقة لـ"الجهاد" بذلك

بقلم ينيف كوفوفيتش

القاصرون الخمسة من سكان قطاع غزة الذين قتلوا في جباليا في اليوم الأخير من عملية "بزوغ الفجر" أصيبوا بهجوم لسلاح الجو. هذا حسب مصادر في جهاز الأمن. خلافاً لتقدير الجيش الأولي الذي قال إن القاصرين هؤلاء قتلوا بسبب إطار صاروخ فاشل للجهاد الإسلامي، إلا أن تحقيقاً في الحادث كشف بأن هؤلاء كانوا ضحايا للعملية الإسرائيلية في القطاع.

القاصرون: جمال الدين نجم (3 سنين)، جميل إيهاب نجم (13 سنة)، نظمي قرش (15 سنة)، محمد وحامد نجم (16 سنة)، قتلوا في 7 آب في قصف لسلاح الجو قرب مقبرة الفالوجة في شرق جباليا. حسب التحقيق العسكري، لم يتم تشخيص أي إطلاق صواريخ للجهاد في المكان في ذلك الوقت. وبيانات سلاح الجو أظهرت أنه هاجم أهدافاً في المكان في تلك الساعة.

فضل الجيش عدم التطرق إلى الهجوم بشكل علني، ولم ينشر توثيقاً له. مع ذلك، في محادثات مغلقة بمشاركة ضباط كبار في جهاز الأمن التي جرت بعد الحادث، قيل إن التقدير هو أن الخمسة قتلوا بإطلاق صاروخ فاشل. في المحادثات، ظهر انطباع بأن الأمر يتعلق بحادث يشبه الحادث الذي حدث في اليوم

السابق في 6 آب في مخيم جباليا للاجئين، الذي قتل فيه ثمانية مواطنين فلسطينيين من بينهم أطفال. وقال الفلسطينيون في حينه بأن الثمانية قتلوا في هجوم إسرائيلي، لكن الجيش نفى هذه الادعاءات ونشر شهادات تفيد بأنهم قتلوا بإطلاق فاشل للجهاد.

"لم نهاجم في تلك المنطقة، لا في منطقة مأهولة ولا في الوقت نفسه"، قال المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي، العقيد ران كوخاف، بعد وقت قصير من الحادث في جباليا. رئيس قسم العمليات في الأركان العامة، الجنرال عوديد باسيو، تطرق هو الآخر للحادث، وقال: "حسب تقديرات الاستخبارات نفهم بأن الأمر يتعلق بضربة ذاتية. يمكن رؤية إصابة صاروخ بيت فلسطيني".

في اليوم التالي للحادث في جباليا نشر الجيش فيلماً، الذي حسب ادعائه يوثق الإطلاق الفاشل. ظهر في الفيلم إطلاق صواريخ، أحدها، ويشار إليه بدائرة حمراء، سقط إلى الأسفل. وحسب الجيش، ينفجر في أراضي القطاع. أبرز الجيش هذا الحادث لترسيخ مسؤولية الجهاد عن قتل فلسطينيين أبرياء طوال العملية.

رداً على ذلك، جاء من الجيش الإسرائيلي بأن "الجيش عمل في عملية بزوغ الفجر لحماية أمن الدولة، وقد هاجم أهدافاً عسكرية للجهاد في القطاع. أثناء نشاطاته، بذل الجيش كل جهد معقول لتقليص - بقدر الإمكان- المس بالمدنيين والممتلكات". وجاء أيضاً بأن "الجيش الإسرائيلي يفحص ويحقق في نشاطاته أثناء العملية وفي نتائجها. ظروف الحادث قيد الفحص".

في الأيام الثلاثة للتصعيد الأخير في القطاع، قتل 49 فلسطينياً، من بينهم هناك خمس طفلات، و11 طفلاً، وأربع نساء. أعلن الجهاد الإسلامي عن 12 من القتلى في الهجمات بأنهم أعضاء فيه، من بينهم القائدان اللذان كانا هدفاً لعملية تصفية متعمدة ومرافقيهم ونشطاء كانوا في مواقع عسكرية تمت مهاجمتهم. الجناح العسكري في الجبهة الديمقراطية أعلن عن قتيل من صفوفه. وأبلغت وزارة الصحة الفلسطينية عن 360 مصاباً، من بينهم 150 طفلاً و59 امرأة و130 شاباً و20 من أبناء 60 فما فوق.

الرئيس الأمريكي، جو بايدن، تطرق إلى المصابين المدنيين، وقال "أؤيد إجراء تحقيق أساسي حول المس بالمدنيين، سواء أصيبوا بهجمات إسرائيلية أو بصواريخ سقطت في القطاع". وقال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بأن "دولته ستدافع عن حقوق الفلسطينيين. لا مبرر لقتل الأطفال". وفي محادثة مع سفراء أجانب، قال أردوغان إن "تركيا ستقف إلى جانب أخوتها وأخواتها في غزة، وستستخدم علاقاتها مع إسرائيل التي عادت مؤخراً إلى مسارها".

* * *

"هآرتس"/ "ذي ماركر" : قراءة لإعلان مدبولي.. كيف تنظر إسرائيل إلى سياسة مصر إزاء "ورقة الغاز"؟

بقلم يسرائيل فيشر

أعلن رئيس الحكومة المصرية مصطفى مدبولي، هذا الأسبوع، عن سلسلة خطوات لتوفير الكهرباء. للوهلة الأولى، يبدو أن الحديث يدور عن شأن مصري داخلي، ليس لإسرائيل صلة به. ولكن إذا قمنا بفحص هدف خطوة مدبولي فسيتبين أنها يجب أن تقلق حتى السكان في إسرائيل. أعلن مدبولي بأنه سيتم تقليص إنارة الشوارع والميادين العامة والمنشآت الرياضية الكبيرة. وسيتم تقييد درجة حرارة المكيفات بـ 25 درجة مئوية في المباني العامة، مثل المكاتب والسوبرماركت.

هذه الخطوة لا تستهدف التوفير في الكهرباء فحسب، بل تقليص الطلب على الغاز الطبيعي في محطات الطاقة في مصر ليكون بالإمكان تصدير كمية أكبر من الغاز المصري. هكذا تستطيع مصر الحصول على كمية أكبر من العملة الأجنبية التي هي بحاجة إليها. حسب مدبولي، يتوقع أن تصل الزيادة في مداخيل تصدير الغاز الفائض إلى 100 – 150 مليون دولار في الشهر. وعلى الإسرائيليين متابعة خطوة مصر، لأن متخذي القرارات في القدس أيضاً يتعرضون لضغط متزايد من أجل الموافقة على تصدير كمية أكبر من الغاز الإسرائيلي. هذا الضغط تستخدمه شركات الغاز، الأمر الذي قد يعرض تزويد الطاقة لإسرائيل في المستقبل للخطر.

قفزة في الأسعار

تنتج مصر معظم الغاز فيها بنفسها. ولكنها تستورد نحو 8 في المئة من الغاز من إسرائيل، بالأساس من حقل "لفيتان". في الربع الأول من السنة الحالية أنتج "لفيتان" 2.7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، الذي تم تصدير معظمه، 1.2 متر مكعب لمصر و0.7 متر مكعب للأردن و0.9 متر مكعب لزبائن في إسرائيل، الذين يعتمدون على حقلي "تمار" و"لفيتان". بسبب تفضيل التصدير، ثمة أوقات فيها خوف من نقص معين للغاز الطبيعي لزبائن في إسرائيل. الشركات التي تمتلك حقل "لفيتان"، "شبرون" و"نيوميد اينرجي" (في السابق ديلك للتنقيب) و"ريتشيو"، معنية بزيادة التصدير بسبب ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في العالم عقب الحرب الروسية في أوكرانيا.

في 4 آب الحالي، تحدثت وزيرة الطاقة في إسرائيل كارين الهرار، مع نظيرها المصير طارق الملا، حول تطبيق اتفاق تصدير الغاز من إسرائيل إلى أوروبا بعد إسالته في مصر. كانت هذه المحادثة استمراراً للاتفاق الذي وقع في حزيران بين الممثلية الأوروبية والهرار والملا على تصدير الغاز من إسرائيل إلى مصر.

مثلما في مصر، يقول الإسرائيليون إن تصدير الغاز الآن سيدر أرباحاً على إسرائيل بواسطة ارتفاع دفعات الأتاوة، ضريبة الأرباح الزائدة وضريبة الشركات – من هذا سيحصل الجمهور بواسطة صندوق الثروة

وزيادة حجم خزينة الدولة. رغم هذه الادعاءات، إلا أن هناك خوفاً حقيقياً من أن يضر تفضيل التصدير بمصالح الجمهور في إسرائيل مثلما الحال في مصر.

من غير المؤكد أن يكون هناك المزيد من الحقول

تصطدم اتفاقات التصدير مع أرض الواقع؛ ففي نيسان الماضي طلبت الهرار من شركة "شبرون"، التي تشغل حقلي "تمار" و"لفيتان" أن تعطي الأولوية للاقتصاد الإسرائيلي، حيث إنه حتى الدخول المتوقع لحقل كاريش إلى الخدمة في أيلول، قد يحدث نقصاً في تزويد الغاز لمحطات الطاقة في وقت الذروة. في هذا الوضع، ومن أجل تلبية الطلب على الكهرباء، ستضطر محطات الطاقة إلى إحراق السولار الثمين والملوث أكثر، أو زيادة الإنتاج للفحم الملوث والثمين في محطات الطاقة في عسقلان والخضيرة.

تفضل تصدير الغاز والزيادة الفورية لمداخيل شركات الغاز على الحفاظ عليه للاقتصاد المحلي، وله أيضاً زاوية بعيدة المدى. لن يضطر متخذو القرارات الآن إلى تقديم تقرير بعد عقد ونصف عن السياسة التي اختاروها.

في تشرين الأول 2021 نشرت مسودة تقرير للجنة قامت بفحص تصدير الغاز من إسرائيل إلى أوروبا برئاسة مدير عام وزارة الطاقة السابق، أودي اديري. هذه هي اللجنة الثانية في الموضوع، ولذلك سميت "لجنة اديري 2". استنتاجات اللجنة ليست ذات صلة في ضوء التغيرات في سوق الغاز العالمية، لكن البيانات الواردة في التقارير تظهر أن لإسرائيل ما يكفي من الغاز حتى العام 2045. ولكن إسرائيل ستضطر إلى البدء في استيراد الغاز بعد 15 – 18 سنة من أجل تلبية كل الطلب على الكهرباء في الدولة، بل وسيزداد في كل سنة.

وزع اللوبي 99، الأسبوع الماضي، عرضاً تقديمياً ناقش إمكانية تطوير حقلي "تمار" و"لفيتان" وزيادة الإنتاج من هذه الحقول للتصدير. تبعاً لذلك، سينفد الغاز في إسرائيل في العام 2044، وستقول شركات الغاز بأنها تتوقع اكتشاف المزيد من الحقول في البحر المتوسط، التي ستضمن تزويد الغاز لإسرائيل بشكل متواصل، لكن لا يمكن اتخاذ قرارات تحسم مستقبل الطاقة في إسرائيل بعد عقد ونصف استناداً إلى تقديرات.

يوسي لنغوتسكي، الجيولوجي الذي يعتبر أحد آباء التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، أرسل في كانون الأول 2021 رسالة إلى الهرار حذر فيها من أن سياسة تصدير الغاز التي تطمح إلى أفق 25 سنة، هي سياسة خطيرة. وحسب رأيه، من الآن يجب ضمان أن يكون لإسرائيل غاز لمدة أربعين سنة. يعتقد لنغوتسكي أن احتمالية العثور على حقول كبيرة أخرى هي احتمالية ضعيفة، رغم المعطيات التي يستند إليها متخذو

القرارات الآن.

صحيح أن إسرائيل لا تقوم الآن بإطفاء إنارة الشوارع والإستادات الرياضية مثلما تفعل مصر، ولكن سياسة تشجيع التصدير، التي تدفع بها شركات الغاز بواسطة عناوين عن تعاون استراتيجي بين إسرائيل وأوروبا وأرباح ضخمة لميزانية الدولة مع تهدئة الجمهور بوجود ما يكفي من الغاز، ستؤدي إلى أن تكون إسرائيل بعد سنوات غير بعيدة معتمدة على الآخرين لتوفير الطاقة التي تحتاجها. في ذاك اليوم، قد نتصرف مثلما تتصرف مصر الآن، لكن ليس كخيار، بل كأمر محتم.

* * *

موقع "والا": التحدي مع غزة.. هدوء بلا تعاظم قوة

بقلم مائير بن شبات

ترجمة : شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

على "إسرائيل" أن تسعى جاهدة لجعل قطاع غزة على المدى الطويل منطقة أمنية منزوعة السلاح، يسيطر عليها كيان شرعي يعترف ب "إسرائيل" ولا يستخدم العنف ضدها. بالنظر إلى مفاهيم حماس الأساسية وموقفها من "إسرائيل" فمن الواضح ليس فقط أنها لا تستطيع أن تكون شريكًا في حل سياسي، بل إنها عدو واضح ل "إسرائيل."

احتلال القطاع أو ترسيخ حكم حماس

في مواجهة التحديات التي يضعها قطاع غزة أمام "إسرائيل" هناك خياران كلاهما غير جذاب: الخيار الأول: احتلال قطاع غزة وتغيير الحكومة في عملية عسكرية واسعة وعميقة تكلفتها المباشرة وغير المباشرة باهظة ومدتها غير واضحة في ظل غياب جهة راغبة وقادرة على الإمساك بمقاليد الحكم. والخيار الثاني: هو تثبيت الهدوء والحفاظ عليه في إطار وقف إطلاق النار، موازاة بالجهود السياسية والأمنية للحفاظ على الردع، ومواصلة العزلة السياسية لحماس ومنع مساعيها لتصدير النضال من القطاع وتأسيس نفسها في الضفة الغربية، وهذا هو النهج الذي يميز "السياسة الإسرائيلية."

تأتي نقاط الضعف في هذه الطريقة من حقيقة أن الهدوء الذي تقدمه سيكون دائمًا مؤقتًا وهشًا، وسيسود بين جولة إلى أخرى. وسيكون التحدي هو إطالة مدته قدر الإمكان وعندما يكون هناك صدام يجب الاستفادة منه حتى النهاية من أجل تعزيز الردع وإضعاف حماس ودراسة ما إذا كانت قد نشأت

الظروف لتحرك يقربنا من الهدف الإستراتيجي الذي نسعى إليه. في الواقع الحالي، التوتر الرئيسي المطلوب من "إسرائيل" الحسم فيه يكمن في السؤال – حول كيفية ضمان الهدوء وفي الوقت نفسه منع حماس من مراكمة قوتها.

هكذا نحقق الهدوء المؤقت والهش

إن التسهيلات الجديدة في "السياسة الإسرائيلية" تجاه قطاع غزة ستثقل كاهل قادة حماس عندما يواجهون إغراء الدخول في صراع مع "إسرائيل". كما أنها ستعزز داخل قيادة حماس موقف أولئك الذين يدعمون الضبط المؤقت للنشاط ضدنا. وفي الوقت نفسه هي قد توفر للتنظيم فرصاً وموارد إضافية، وتؤدي إلى تسريع تعاظم قوته العسكرية، الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير على قوة المواجهة القادمة وربما أيضًا على توقيتها.

وفي ضوء ذلك، وكدرس من أحداث القتال حتى الآن، فمن الصحيح في إدارة المخاطر أمام غزة أن يُعطى وزن أكبر لمسألة مراكمة أو معاظمة القوة، يجب أن يحدد للمنظومة الأمنية وقف ومهاجمة مكونات القوة لدى التنظيم كهدف مركزي في المعركة بين الحروب، وإقامة أنظمة مراقبة تواجه الميل إلى تجاهل تطورات مثل "تعاظم القوة"، الجارية في الخفاء تحت غطاء الإدمان على الهدوء ولا يتم الشعور بها في الأيام العادية أيام الروتين.

وكذلك من الضروري الحفاظ على السياسة الانتقائية في منح التصاريح لإدخال المواد الخام والوسائل ذات الاستخدام المزدوج إلى غزة التي يمكن أن تستخدمها حماس في جهودها لتسليح وتطوير نفسها، ويجب اعتماد هذا النهج كعنصر أساسي في إستراتيجية الحد من تعاظم القوة.

بعد أسبوع من انتهاء عملية "بزوغ الفجر"، أفادت الأنباء الأحد، أن "إسرائيل" تعتزم اتخاذ سلسلة من التسهيلات الجديدة في سياستها تجاه قطاع غزة، وكذلك زيادة الصادرات من غزة والواردات إليها، وزيادة كمية المياه والأسمدة للزراعة التي سيتم إدخالها إليها والسماح بإدخال المخارط إلى المصانع وزيادة عدد تصاريح العمل في "إسرائيل" وتسهيلات في مجالات أخرى.

ومن الواضح أن بناء أحياء جديدة في غزة لا ينبغي أن يثير القلق لدى المنظومة الأمنية ومثلها الحلول لمشاكل الكهرباء والمياه أو التحركات لتحسين الزراعة المحلية. لكن هذا هو الواضح فقط؛ فلقد علمتنا السنوات التي مرت منذ أن أدارت حماس السلطة في قطاع غزة أنه لا يكاد يوجد شيء يدخل غزة أو يخرج منها رغماً عنها، ولا يوجد مثيل لإبداعها الذي تظهره في جهودها لجني الأرباح من ذلك سواء مالية أو أخرى.

وعلى مر السنين، تحملت "إسرائيل" مخاطر القيام بذلك، حيث كانت رغبتها منع حدوث أزمة إنسانية وتمكين توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، "لأن الأمر كان مشابهًا للرهائن المحتجزين من قبل خاطفيهم وهم جياع يحتاجون للطعام ومن الواضح أنه يجب أن تزودهم بالطعام حتى لو كان الخاطفون هم أول من سيستمتع به"، ومع ذلك، لا يوجد تشابه بين زيادة حصة المياه وإدخال الأسمدة والمخارط، ليس فقط من حيث أهميتها للسكان ولكن من حيث الضرر الأمني الذي قد يلحق ب "إسرائيل."

لا داعي لشرح ما يمكن أن تفعله حماس من استخدام ماكينات الخراطة الحديثة وما يمكن إنتاجه من أسمدة عالية الجودة حتى لو كانت مكتوبة على عبواتها "للاستخدام الزراعي فقط"، يمكن أن يكون بناء أحياء جديدة في غزة مسألة إنسانية وخالية من التداعيات الأمنية، فقط عندما يتم ضمان عدم استخدامها كغطاء لإدخال المعدات الميكانيكية الثقيلة ومواد البناء والمواد الخام عالية الجودة للأنفاق، من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن ضمان ذلك في الواقع السائد في غزة.

هذه ليست سيناريوهات وهمية

من يعتقد أن هذه شكوكا كاذبة أو سيناريوهات خيالية هو مدعو إلى الاطلاع على الملخصات السنوية التي تظهر على موقع الشاباك. على سبيل المثال يمكن أن يقرأ في تقرير عام 2015، العام الذي يلي عملية "الجرف الصامد": "وقد برز هذا العام إحباط عمليات تهريب في معبر كرم أبو سالم مخصصة لتعاظم قوة العناصر التنظيمية في قطاع غزة بقيادة حماس. وكانت هذه مواد ووسائل يتطلب إدخالها إلى قطاع غزة تصريحًا خاصًا، نظرًا لاستخدامها لإنتاج المتفجرات، مثل الجرافيت، ونترات الفضة، أو الوسائل التي تطلبها حماس لبناء قوتها، مثل الروافع والمحركات والضواغط المستخدمة في حفر الأنفاق والبطاريات بأنواعها (مصدر الطاقة البديلة) وكابلات الاتصالات وملحقات الصلب. وكجزء من الإحباط اعتقل حوالي 70 شخصاً (من بينهم) تجار، و ناقلين ومُخزنين وسائقين وموردين، وتم ضبط أكثر من مائة من البضائع المحظورة."

منذ ذلك الحين لم تغير حماس طريقها، هي فقط طورت من أساليبها، في واقع تحتاج فيه حماس إلى الهدوء من أجل معاظمة قوتها لتهديد "إسرائيل" وإلحاق الأذى بها، فمن الصحيح تبني نهج حذر في كل ما يمكن أن يعزز من قوتها.

* * *

"إسرائيل اليوم": تعليمات القادة وضعف التنسيق: أسئلة صعبة بعد مقتل الجندي بالضفة

بقلم يوآف ليمور

إن حالات الإصابة بنيران صديقة غير ضرورية يمكن منعها، لكن وفاة الرقيب ناتان فيتوسي من رصاص زميله في الوحدة تثير سلسلة طويلة من التساؤلات والشكوك فيما يتعلق بعمل الاثنين، والتعليمات التي تلقوها من قادتهم.

صعد فيتوسي وصديقه أول أمس الإثنين للحراسة الساعة 3:00 مساءً، واستمرت نوبة حراستهم ثماني ساعات وكان من المفترض أن يكملاها حتى الساعة 11:00 ليلاً. يهدف هذا النشاط إلى منع العبور غير القانوني إلى "الأراضي الإسرائيلية" في منطقة التماس كجزء من التعزيزات التي تم تنفيذها في أعقاب الهجمات التي انطلقت من شمال الضفة الغربية في بداية هذا العام، ويتم تنفيذها هذا النشاط عبر اثنين من الجنود حتى لا يترك الجندي وحده.

وفقاً للتحقيق، في حوالي الساعة 10:00 مساءً تنحى فيتوسي للصلاة، يقول صديقه إنه عند عودته اشتبه في أنه إرهابي ونفذ عملية ما يسمى "اعتقال مشبوه" شملت إطلاق النار في الهواء، وإطلاق النار على الساقين ثم إطلاق النار على منتصف الهدف. لكن النتائج التي توصلت إليها التحقيقات التي أجريت أمس في الميدان من قبل قائد الفرقة وقائد اللواء ورئيس الأركان تثير أسئلة ليست بالقليلة بخصوص هذه الرواية.

ثماني رصاصات

وخلافاً لبعض المنشورات لم يطلق الجندي -الذي أطلق الرصاص- رصاصتين فقط على فيتوسي، بل ثماني رصاصات (تم العثور على ثماني خراطيش في المنطقة، كما يتضح من تفتيش مخزن الرصاص الذي بحوزته). كما أطلق النار أثناء وقوفه، وبندقيته مستندة إلى خاصرته، ولم يفعل ما هو مطلوب من الجندي بوضع الهدف في مرمى مهداف البندقية (لم يصوب)، للتأكد من أنه يضربه بدقة. (أطلق النار بشكل عشوائي). كما يصعب فهم عدم التنسيق بين الجنديين: خدم فيتوسي والجندي مطلق النار معاً لمدة عامين، منذ تدربهما في لواء كفير، وفي نهاية الأمر تم تكليفهما معاً في فوج نحشون.

لم تكن هذه أيضاً أول حراسة مشتركة لهم: فقد قاموا الخميس الماضي بحراسة المنطقة معاً، وتم إطلاعهم جيداً على المخاطر والقواعد وتعليمات فتح النار، التي تحظر إطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين، تم إيضاحها لهم، وكان من المفترض على الأقل أن تثير الشكوك في الجندي الذي أطلق النار.

التهديد شيء ذاتي

من ناحية أخرى من الصعب الوصول إلى فهم ما يفكر به الجندي الذي أطلق النار: غالباً ما يكون تصوره عن التهديد شيء ذاتي، وبالتأكيد في الليل وفي منطقة يتجول فيه عدد غير قليل من المدنيين، وقد يُشتبه في كل واحد منهم من كونه إرهابياً. وهذا هو المكان الذي من المفترض أن يأتي إليه القادة، ومهمتهم هي شرح جميع النقاط غير الواضحة. وكجزء من هذا، ليس من الواضح سبب السماح لفيتوسي بالصلاة أثناء نشاط عملياتي، بعد كل شيء، "الإرهابيون"، لو قاموا بالمراقبة وجمعوا المعلومات الأساسية، لكان بإمكانهم استخدام خروجه إلى الصلاة لإيذائه وصديقه. والأسوأ من ذلك أن قائد الفصيل قد التقى بهما في وقت سابق من حراستهما، حيث ضبط فيتوسي وهو يصلي بعيداً عن نقطة حراستهما وحذره وطالبه بأن يكون على مسافة أقل، لكنه لم يطالبه بتأجيل الصلاة إلى ما بعد النشاط. واستمع فيتوسي إلى قائده وابتعد في المساء مسافة 25 متراً فقط من صديقه للصلاة، لكن بقيت علامات الاستفهام:

- هل الصلاة مسموح بها وتم الموافقة عليها؟
- هل هذه المسافة في الليل، حيث لا يوجد اتصال بالعين بينهما، معقولة؟

الإهمال الجنائي؟

كما هو الحال دائماً ستؤدي التحقيقات إلى عدد غير قليل من الاستنتاجات العملياتية فيما يتعلق بما هو مسموح به، وما هو غير مسموح به في العمل الثنائي في هذا النوع من النشاط العملياتي، وفي الوقت نفسه، ستحقق الشرطة العسكرية فيما إذا كان هناك إهمال جنائي من جانب الجندي مطلق النار. كما سيتم فحص ماضيه (بما في ذلك المخالفات التأديبية في الكتيبة) والتعليمات التي تلقاها لتنفيذها في الميدان. كل هذا من المفترض أن يساعد الجيش في استخلاص الدروس لمنع وقوع الحادث التالي.

وعلى الرغم من عدم وجود صلة بين الحالات، تعتبر هذه الحادثة الثانية التي تقع في القيادة الوسطى هذا العام والتي قتل فيها جنود بنيران صديقة (في الحادث السابق، قتل اثنان من قادة السرايا في وحدة أغوز برصاصات أطلقها ضابط آخر في الوحدة). وهذا يتطلب منهم على أقل تقدير تحسين الإجراءات ومراجعة الإرشادات. كما أن منطقة الضفة الغربية مشبعة بالمخاطر أيضاً، وليست هناك حاجة لإضافة مثل هذا الضرر غير الضروري إليها أيضاً.

* * *

"جيروساليم بوست": كيف سمح خطاب ترامب "بالسيادة الإسرائيلية" على الضفة الغربية؟

بقلم لاهاف هاركوف

سمح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب "لرئيس الوزراء الإسرائيلي" آنذاك بنيامين نتنياهو بضم أجزاء من الضفة الغربية، في رسالة حصلت عليها حصرياً صحيفة جيروساليم بوست الأحد الماضي. وفي رسالة من ثلاث صفحات بتاريخ 26 يناير 2020، قبل يومين من عرض ترامب رؤيته للسلام في البيت الأبيض، لخّص الرئيس بعض تفاصيلها، شمل ذلك أن "إسرائيل" ستكون قادرة على بسط سيادتها على أجزاء من الضفة الغربية، كما هو محدد في الخريطة المدرجة في الخطة إذا وافق نتنياهو على دولة فلسطينية في الأراضي المتبقية على تلك الخريطة.

طلب ترامب من نتنياهو تبني "السياسات الموضحة في الرؤية [من أجل السلام] فيما يتعلق بأراضي الضفة الغربية التي تم تحديدها على أنها جزء من دولة فلسطينية مستقبلية." وتابع الرئيس الأمريكي: "مقابل تنفيذ إسرائيل لهذه السياسات، واعتماد خطط إقليمية مفصلة بشكل رسمي لا تتعارض مع الخريطة المفاهيمية المرفقة برؤيتي، ستعترف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية في تلك المناطق من الضفة الغربية، حسب الرؤية التي تصورتها على أنها جزء من إسرائيل."

ما هو الجدول الزمني "للضم الإسرائيلي"؟

لم تحدد الرسالة جدولاً زمنياً للاعتراف بالسيادة، وجاء في رد نتنياهو أن "إسرائيل" ستمضي قدماً في خطط السيادة "في الأيام المقبلة"، بحسب المتحدث باسمه، الذي لم يقدم الرسالة.

هل أخطأت مذكرات جاريد كوشنر في السرد؟

تشكك الرسالة في سردها الوارد في كتاب سيذكره التاريخ: "مذكرات البيت الأبيض"، وهو كتاب من تأليف صهر ترامب والمستشار السابق جاريد كوشنر، في ذلك أكد كوشنر أن السفير الأمريكي السابق لدى "إسرائيل" ديفيد فريدمان ذهب من وراء ظهره وظهر الرئيس و"أكد لبيبي أنه سيطلب من البيت الأبيض دعم الضم على الفور."

قال كوشنر": لم ينقل هذا إليّ أو لأي شخص في فريقي."

نظر فريدمان ونتنياهو إلى الأمر بشكل مختلف، وقال المتحدث باسم نتنياهو، "الاتهام بأن رئيس الوزراء نتنياهو فاجأ الرئيس وموظفيه بإعلان غير منسق، لا أساس له على الإطلاق."

وقال الممثل الخاص لترامب للمفاوضات الدولية، جيسون غرينبلات: "إنه خلال فترة وجوده في البيت الأبيض، فهم دائماً من رئيس الوزراء السابق نتنياهو أن اعتراف الولايات المتحدة ببسط سيادة إسرائيل على تلك المناطق يُقصد به أن تكون جزءاً من إسرائيل كما نصت عليها خطة السلام، التي أصدرها الرئيس ترامب، وكان ضرورياً لنتنياهو الموافقة على خطتنا المقترحة للسلام، كان ديفيد فريدمان جزءاً من معظم، وربما كل تلك المناقشات، وأعتقد أنه فهم ذلك بوضوح أيضاً، لم أعد أعمل في البيت الأبيض في الوقت الذي تم فيه إطلاق خطة السلام، لذلك لا أعرف ما الذي كان يمكن أن يتغير؛ ولكن بالنظر إلى موقف رئيس الوزراء نتنياهو بشأن هذه القضية خلال مناقشاتنا، لم أتفاجأ من أن نتنياهو يعتقد أن الشرط ما زال قائماً."

قال مصدر في إدارة ترامب على صلة وثيقة برسالة الرئيس: "إنه كان جزءاً أساسياً من قبول إسرائيل لرؤية السلام كإطار للمفاوضات [مع الفلسطينيين] لقبول أمريكا بالسيادة مقدماً، وفقاً لعملية رسم الخرائط والخطة، ولكل التجمعات اليهودية في الضفة الغربية ووادي الأردن ليتم تضمينها." وقال المصدر: "كان من الواضح جداً أن هذا عنصر أساسي."

إن خطابات القادة في الغرفة الشرقية بالبيت الأبيض في 28 يناير 2020، تدحض أيضاً رواية كوشنر للأحداث.

قال ترامب في خطابه – الذي قال كوشنر إنه قرأه وراجعه مع الرئيس قبل إلقائه – "ستعترف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الأراضي التي تنص عليها رؤيتي لتكون جزءاً من دولة إسرائيل مهم جداً." قال ترامب: "إن إسرائيل والولايات المتحدة ستعملان معاً لتحويل الخريطة المفاهيمية إلى عرض أكثر تفصيلاً بحيث يمكن تحقيق الاعتراف على الفور." وقال ترامب: "سنعمل أيضاً على إنشاء أرض متصلة داخل الدولة الفلسطينية المستقبلية حتى يتم استيفاء شروط إقامة الدولة، بما في ذلك الرفض القاطع للإرهاب."

نتنياهو من جانبه وافق علناً على قيام دولة فلسطينية في ظل الشروط التي حددتها خطة ترامب. وقال: "إنك تعترف بسيادة إسرائيل على كل التجمعات اليهودية في الضفة الغربية، كبيرها وصغيرها على حد سواء، وبسبب هذا الاعتراف التاريخي، ولأنني أعتقد أن خطتك للسلام تحقق التوازن الصحيح حيث فشلت الخطط الأخرى، فقد وافقت على التفاوض على السلام مع الفلسطينيين على أساس خطة السلام الخاصة بك."

رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو: "تريد "إسرائيل" للفلسطينيين، مستقبل يحظى بالكرامة الوطنية والازدهار والأمل، حيث تقدم خطتك للسلام للفلسطينيين مثل هذا المستقبل، وقال نتنياهو إن خطتك للسلام تقدم للفلسطينيين طريقاً إلى الدولة المستقبلية المنشودة." كما قال رئيس الوزراء: "إنه يتطلع إلى العمل معكم لتحقيق سلام يحمي أمن إسرائيل ويوفر للفلسطينيين الكرامة وحياتهم الوطنية، ويحسن علاقات إسرائيل مع العالم العربي."

مباشرة بعد الخطاب قال نتنياهو إنه سيقدم بسط "السيادة الإسرائيلية" على أجزاء من الضفة الغربية إلى مجلس الوزراء للتصويت في الأسبوع التالي، وقال "السفير الإسرائيلي" آنذاك ديفيد فريدمان لوسائل الإعلام" :إن إسرائيل يمكن أن تبدأ العمل تجاه الضم في اللحظة التي تُكمل فيها عمليتها الداخلية"، كانت تلك التصريحات هي تلك التي ادعى كوشنر أنها كانت مفاجأة، على الرغم من أن أياً منها لم يتعارض مع خطاب ترامب."

في كتاب فريدمان "المطرقةSledgehammer "، الذي صدر في وقت سابق من هذا العام، كتب السفير أن إدارة ترامب لم تكن تعلم أن نتنياهو قد خطط بالفعل لضم غور الأردن، لكن المتحدث باسم نتنياهو قال إن رسالة رئيس الوزراء إلى ترامب قبل حدث البيت الأبيض حددت أنه سيمضي قدماً بعملية الضم في غضون أيام.

وقال مصدر في إدارة ترامب المعني بالرسالة: "إن الخلاف كان فقط حول ما إذا كان يمكن اتخاذ خطوات بشأن السيادة في غضون أيام أو أسابيع قليلة"، وقال كوشنر نفسه للصحفيين في الأمم المتحدة بعد أيام من تقديم الخطة أن فرق رسم الخرائط ستستغرق "شهرين" قبل المضي قدماً في عملية الضم. كما ادعى كوشنر مراراً وتكراراً في الكتاب أنه "كافح لإقناع بيبي، وهو مفاوض رئيسي، بالموافقة على حل وسط من شأنه أن يعطي تحسينات ملموسة في حياة الفلسطينيين"، في المقابل أقر نتنياهو في خطابه بإقامة دولة فلسطينية، بالإضافة إلى ذلك قال فريدمان: "إن نتنياهو وافق على عدم السماح للبناء الإسرائيلي في المناطق المخصصة للفلسطينيين في الخريطة الموضحة للخطة"، والتي لم يذكرها كوشنر في الكتاب.

اتفاقيات أبراهام وحلفاء الولايات المتحدة في الخليج

تكهن مصدر في إدارة ترامب بأن كوشنر حاول إبطاء نتنياهو بعد رد حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وخاصة في الخليج، الذين أعربوا عن حماسهم للخطة الأوسع ولكن ليس عنصر الضم.

قال جرينبلات الذي كتب عن جهود ترامب للسلام في كتابه في طريق أبراهام: "إنه على الرغم من الخلافات حول الرؤية من أجل السلام، أعتقد أن الإنجاز التاريخي لاتفاقات أبراهام هو أهم شيء يجب التركيز عليه أيضاً، كإصدار لخطة سلام واقعية وقابلة للتنفيذ بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي تقوم على أساس الحقيقة."

رسالة ترامب إلى نتنياهو تنذر باتفاقات أبراهام، مشيرةً إلى أن "الكثيرين في العالم العربي أدركوا أن إسرائيل ليست عدوهم، بل هي حليف أساسي في ردع إيران، واعتقد أنه بسبب العلاقات القوية التي أقامتها إدارتي معكم ومع العديد من القادة العرب، فإن الولايات المتحدة اليوم في وضع فريد للمساعدة في تحريك إسرائيل والمنطقة نحو سلام أوسع."

تذكر الرسالة أيضاً أن ما كتبه كوشنر في كتابه كان جزءاً أساسياً من تحقيق هذا السلام.

كتب ترامب: "تحترم رؤيتي المطالب التاريخية، وتحافظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بجبل الهيكل / الحرم الشريف، وتسمح لليهود والمسيحيين والمسلمين في جميع أنحاء العالم بمعرفة أن تراثهم في القدس مصون وأن كل من يريد القدوم للصلاة في القدس بطريقة محترمة بموضع ترحيب." يلاحظ ترامب أن هناك "تصوراً خاطئاً، ولكنه واسع الانتشار" بأن المسلمين غير مرحب بهم للصلاة في أماكنهم المقدسة في القدس، وأن خطته ستُطَمئن العالم الإسلامي بأن أولئك الذين يمارسون الإسلام يمكنهم الوصول إلى المسجد الأقصى للصلاة السلمية.

كما أكد الخطاب لنتنياهو أن الولايات المتحدة ستعمل على مكافحة "المزاعم السخيفة" للفلسطينيين ضد "إسرائيل" في المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك معاقبة مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية وأولئك الذين يتعاونون معهم إذا لزم الأمر، حيث فرضت إدارة ترامب عقوبات على العديد من مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية في 2 سبتمبر 2020، والتي ألغتها إدارة بايدن في أبريل من العام التالي.

كان يوم إعلان خطة السلام حافلاً وصعباً على إدارة ترامب، مما قد يكون قد ساهم في سوء التفاهم، وانخفض مؤشر داو جونز بـ 450 نقطة بسبب قيود كورونا خارج الولايات المتحدة، كما أفاد الصحفي بوب وودوارد، وأخبر مستشار الأمن القومي السابق روبرت أوبراين ترامب أن الوباء سيكون "أكبر تهديد للأمن القومي تواجهه في رئاستك." وفي الوقت نفسه، كان مجلس الشيوخ في منتصف عملية عزل الرئيس، وتم تسريب مخطوطة كتاب مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون بالغرفة التي حدث فيها ذلك مع التفاصيل ذات الصلة.

* * *

هل سيفيد الانقسام بين بن غفير وسموتريتش الليكود؟

أجرى الليكود في الأيام القليلة الماضية، استطلاعات للرأي لفحص تأثير الانفصال بين بن غفير وبتسلئيل سموتريتش عليهم وعلى الكتلة اليمينة في انتخابات نوفمبر القادمة، حيث يهدف استطلاع الرأي هذا إلى أن يتمكن الليكود من صياغة موقفهم النهائي بشأن الانقسام – ومع ذلك، يبدو أن الاتجاه الرئيسي في الليكود هو الوحدة بين الحزبين.

وبعث كبار المسؤولين في الليكود رسائل إلى بن غفير لترك فرصة للوحدة والمفاوضات، كما بعثوا رسالة إلى سموتريتش بأنهم مهتمون بالوحدة، وتشير التقديرات إلى أنه لن يكون هناك تقدم إلا بعد الانتخابات الصهيونية الدينية الأولية التي ستجرى الأسبوع المقبل، والآن قبل شهر من أقفال القوائم ما زالت الكلمة الأخيرة بين سموتريش وبن غفير لم تقال.

في غضون ذلك أعلن المستشار الاستراتيجي "نيبو كوهين" الذي يقدم المشورة لكبار المسؤولين في النظام السياسي والتجاري في كيان العدو وخارجه بأنه الشخص الذي يدير الحملة الانتخابية لحزب بن غفير: "عوتسما يهوديت."

كوهين الذي يعمل بشكل رئيسي في الخارج، قاد في العام الماضي الحملة الانتخابية لرئيس كوستاريكا السابق "خوسيه فيغيريس" وكذلك الحملة الانتخابية لرئيس وزراء بلغاريا "كيريل بيتكوف."

وأعلن بن غفير الإثنين الماضي أنه سيخوض انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين بشكل مستقل، لكنه أضاف أنه لا يستبعد الانضمام إلى حزب آخر لاحقاً في الحملة الانتخابية وفقاً لصحيفة هآرتس العبرية. وبرر بن غفير قراره في الخلاف مع سموتريتش حول تكوين القائمة التي كانوا يحاولون تجميعها.

وفي مؤتمر صحفي في كفر مكابيا الاثنين الماضي قال بن غفير: "في الشهر والنصف الماضيين، فعلت كل شيء حتى نتمكن من التنافس معاً، لكن صديقي بتسلئيل سموتريتش يطالب بستة أماكن من أصل ثمانية، ويطالب بثلاثة أرباع القائمة لنفسه وقد تنازلت عن المركز الأول والأغلبية والمساواة في القائمة وهذا لم يكن كافياً بالنسبة له."

وبحسب استطلاع نشرته القناة ال12 العبرية الأحد الماضي، فإن قائمة مشتركة بين بن غفير وسموتريتش يمكن أن تحصل على 10 مقاعد. وإذا تنافس الاثنان بشكل منفصل، فستفوز قائمة بن غفير بثمانية مقاعد، بينما ستفوز قائمة سموتريتش بخمسة وذلك على حساب الليكود والذي سيخسر ثلاثة مقاعد.

* * *

N12: أجهزة أمن السلطة الفلسطينية تعتقل ناشطيْن من الجهاد الإسلامي

قامت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية باعتقال ناشطيْن من حركة الجهاد الإسلامي من سكان مدينة نابلس الأسبوع الماضي، وكان بحوزتهما 17 كيلو غراما من المتفجرات، وهذه كمية كبيرة من المواد المتفجرة وهو تطور ملحوظ للجهاد الإسلامي في الضفة الغربية.

تعاظم قوة الجهاد الإسلامي هو الحدث الأهم في الأشهر القليلة الماضية، حيث بدأت من مخيم جنين وانتشرت إلى أماكن أخرى: طولكرم، قلقيلية، وبشكل رئيسي إلى مدينة نابلس ومخيمات اللاجئين المجاورة لها، ويأتي هذا الاعتقال الاستثنائي في الضفة الغربية إثر عملية "بزوغ الفجر" ضد غزة.

* * *

معهد INSS: مرشد عام لعمل محكمة الجنايات الدولية: كيف يجب أن تتصرف إسرائيل؟

بقلم بنينا شربيت باروخ وأوري باري

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

تأسست محكمة الجنايات الدولية (ICC) في إطار ميثاق روما، وهو ميثاق دولي عقد في 17 تموز 1998 ودخل حيز التنفيذ في 1 تموز 2002. والمحكمة هي مؤسسة دائمة تتخذ من لاهاي مقراً لها، وتتشكل من مكتب ادعاء عام وهيئات قضائية (وكذا من محافل تعنى بتمثيل الضحايا من جهة وتقديم خدمات دفاع قانوني للمشبوهين والمتهمين من جهة أخرى).

المدعي/ة للمحكمة والقضاة تعينهم جمعية الدول الأعضاء في المحكمة لفترة 9 سنوات. صحيح أنه حتى تموز 2022، موعد كتابة هذه المذكرة، تضم المحكمة 123 دولة عضواً، بما في ذلك معظم الدول الغربية، لكن إسرائيل ليست عضوا في المحكمة، مثل معظم دول المنطقة باستثناء الأردن و"فلسطين" (كما تعرف في المحكمة).

الولايات المتحدة، روسيا، الصين والهند أعضاء في المحكمة. وقعت إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، بداية على ميثاق روما في نهاية العام 2000، وهكذا عبرت عن موافقتها على المبادئ الدائمة في الميثاق. لكن في العام 2002 أعلنت إسرائيل، مثلما أعلنت الولايات المتحدة أيضاً، أنها لن تصادق على الميثاق؛ العمل المطلوب لغرض الانضمام إلى ميثاق روما والمحكمة.

للمحكمة صلاحيات لمقاضاة أشخاص مشبوهين بارتكاب جرائم يفصّلها ميثاق روما: جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، إبادة شعب واعتداءات. وتنطبق صلاحياتها على جرائم ارتكبت في أرض دولة عضو في المحكمة (وكذا ضد مواطنين من دولة ليست عضوا في المحكمة) أو من مواطن في دولة عضو في المحكمة (حتى لو ارتكبت الجريمة في أرض دولة ليست عضوا).

الدول التي ليست أعضاء في المحكمة يمكنها أن تعطي موافقتها اللحظية لأن تبحث المحكمة في جرائم ارتكبت في أراضيها أو من قبل مواطنيها. إضافة إلى ذلك يمكن لمجلس الأمن في الأمم المتحدة أن يتوجه لتحقيق المحكمة في حالات لا صلة لها بدولة عضو. وقد استخدمت هذه الصلاحية حتى اليوم مرتين: في إقليم دارفور في السودان وفي ليبيا. توجد ثلاث طرق لفتح إجراء قضائي في المحكمة: توجه من دولة عضو، أو توجه من مجلس الأمن، أو قرار بمبادرة مكتب الادعاء في ضوء تقارير تصل إليه، من أي مصدر كان، بشأن شبهات بتنفيذ جرائم هي ضمن صلاحيات المحكمة.

تبدأ كل الإجراءات بفحص أولي في نهايته يتخذ القرار بفتح التحقيق. ففي مرحلة الفحص الأولي تقوم إجراءات الاستيضاح أساسا استنادا إلى مصادر علنية. بالمقابل، في مرحلة التحقيق يستخدم مكتب الادعاء صلاحيات التحقيق المستقلة. في هذه المرحلة يتم اختيار الملفات الخاصة التي سيركز التحقيق عليها. والمعيار المركزي لاختيارها هو خطورة الأفعال ومدى مسؤولية المشبوه، في ظل مراعاة الاضطرارات العملية وقيود المقدرات والوقت.

في مرحلة التحقيق يمكن للادعاء أن يطلب من هيئات ما قبل المحاكمة أن تصدر ضد مشبوه معين أمر استدعاء أو أمر اعتقال، إذ كان ثمة أساس معقول للاعتقاد بأن الشخص ارتكب جرائم تقع ضمن صلاحيات المحكمة.

كقاعدة، لا تنشر أوامر الاعتقال علناً، بل تنقل عبر القنوات السرية لمحافل الإنفاذ الدولية. والمعنى هو أن المشبوه قد يعرف أنه صدر بحقه أمر اعتقال. كل الدول الأعضاء في المحكمة ملزمة بالتعاون مع التحقيق، بما في ذلك احترام أوامر الاعتقال بالنسبة للمشبوهين الذين يوجدون في أراضيها وتسليم المشبوهين إلى المحكمة.

لا تدير المحكمة محاكمة ضد شخص دون حضوره، وعليه فإن الإجراء مجمد حتى مثول المشبوه أمام المحكمة، استمراراً لاعتقاله أو في أعقاب مثوله طوعا.

أثناء المحاكمة على هيئات المحكمة أن تقتنع، بما لا يرتقي إليه شك معقول، بذنب المتهم كي تدينه. ومن يُدَنْ يمكن أن يحكم عليه حتى 30 سنة سجن، وفي ظروف متطرفة أيضا السجن المؤبد. كما يمكن اتخاذ قرار بتعويض الضحايا. المحكمة معدة لتكون ذات صلاحيات ثانوية واستكمالية لصلاحيات القضاء الوطني في الدول.

هذا المبدأ المسمى مبدأ الاستكمال معناه أنه فقط إذا لم تحقق الدولة ذات الصلة بالحالة ذاتها، بسبب عدم الرغبة أو عدم القدرة، فالطريق مفتوح أمام المحكمة للتحقيق في الحالة وتقديم المتهم للمحاكمة أمامها. مبدأ آخر يقيد مدى صلاحيات المحكمة هو مبدأ الخطورة، وبموجبه لا تعنى المحكمة إلا بالحالات الأخطر التي تشكل مصدر قلق للأسرة الدولية.

في العشرين سنة من عملها فتحت المحكمة تحقيقات في 17 وضعا. 10 منها أدت إلى فتح ملفات ضد 51 مشبوها ومنها محاكمات وصلت إلى نهايتها في قضايا 14 مشبوها. 10 مشبوهين أدينوا منهم 5 فقط أدينوا بارتكاب جرائم جوهرية – جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب (متهمون من الكونغو، أوغندا ومالي)، أما الخمسة الآخرون فأدينوا بمخالفات تشويش إجراءات المحكمة. وبرأت المحكمة ساحة الأربعة الآخرين.

أدت الإنجازات الهزيلة للمحكمة إلى انتقاد شديد لأدائها. فقد زعم أنها تعاني من نقص في المهنية ونقص في الفاعلية. فلأجل التصدي للمشاكل في المجال المهني عينت جمعية الدول الأعضاء في العام 2019 لجنة خبراء مهنية. والتقرير، الذي أعدته، نشر في أيلول 2020 وفيه توصيات مفصلة. في أعقابه بدأت عملية تطبيق سلسلة من الإصلاحات في المحكمة. في حزيران 2021 عُين مدعٍ عام جديد في المحكمة، كريم خان البريطاني. يبدو أن هذا مدعٍ عام مهني وناجع أكثر من سلفيه، ونجح في وقت قصير في تحقيق تعاون في الساحة الدولية وتعزيز الدعم للمحكمة.

في بداية الطريق عنيت تحقيقات المحكمة أساسا بأحداث وقعت في قارة إفريقيا، ضمن أمور أخرى في أعقاب رفع الحالات من قبل دول إفريقية. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة وجدت المحكمة نفسها مشاركة أيضا في تحقيق شبهات بجرائم ارتكبها مواطنون من الولايات المتحدة وروسيا رغم أن الدولتين ليستا عضوين في المحكمة.

ووجدت الولايات المتحدة نفسها تحت تحقيق تناول أعمال قواتها في أفغانستان، كون أفغانستان عضوا في المحكمة. أدى هذا التحقيق إلى توتر شديد في العلاقات بين الولايات المتحدة والمحكمة. ولم تحل أزمة العلاقات إلا بعد تجميد التحقيق مع القوات الأميركية في أفغانستان من قبل المدعي الجديد للمحكمة في

أيلول 2021، بعد وقت قصير من سيطرة "طالبان" على الحكم في الدولة. وعلل المدعي ذلك بأنه قرر، في ضوء الوضع، تركيز التحقيق على جرائم "طالبان" و"داعش" في خورستان.

يوجد اليوم تحقيقان بشأن روسيا. الأول – التحقيق في أعمال قواتها في جورجيا، والتي هي عضو في المحكمة، في إطار المواجهة التي وقعت بين الدولتين في العام 2008. بدأ هذا التحقيق في كانون الثاني 2016. الثاني – تحقيق في أعمال قواتها في أوكرانيا، بقوة الصلاحية التي منحتها هذه الدولة للمحكمة في العام 2014 بالنسبة للجرائم التي ارتكبت في أراضيها في إطار المواجهة مع روسيا والتي وقعت في ذاك الوقت.

رغم أن الفحص الأولي تناول مصدر النزاع بين الدولتين من العام 2014 كون الموافقة التي أعطتها أوكرانيا لم تقيد بفترة محددة، فإن التحقيق الذي فتح مؤخراً فقط، في آذار 2022، وسع ليضم شبهات بجرائم تقع في أثناء المواجهة الحالية، في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط 2022. ويحظى هذا التحقيق بتأييد واسع من دول عديدة.

كما أسلفنا، إسرائيل ليست عضوا في المحكمة. ورغم ذلك يوجد تحقيق في ادعاءات بارتكابها جرائم في مناطق "يهودا" و"السامرة"، وشرق القدس، وقطاع غزة، ابتداءً من 13 حزيران 2014، وذلك استمراراً لقول المدعية العامة السابقة، فاتو بنسودا، وقضاة الأغلبية في هيئة ما قبل المحاكمة بأن "فلسطين" دولة عضو في المحكمة، وإنها مخولة بأن تتوجه إليها للتحقيق في جرائم ارتكبت في أراضيها.

وتناول الطلب الفلسطيني عموم الجرائم التي ارتكبت من 13 حزيران 2014، دون موعد نهاية محدد. ويتناول التحقيق شبهات بارتكاب جرائم من كل الأطراف المشاركة، بما في ذلك ادعاءات بارتكاب جرائم حرب عقب المواجهات في قطاع غزة ابتداء من حملة "الجرف الصامد" في العام 2014، وكذا في إطار خطوات أمنية في "يهودا" و"السامرة" وشرق القدس. إضافة إلى ذلك، يتناول التحقيق سياسة الاستيطان بسبب حقيقة أن النقل، مباشرة أو بشكل غير مباشر، لأجزاء من سكان أرض القوة الاحتلالية إلى داخل الأرض المحتلة يعرف بأنه جريمة حرب في ميثاق روما. كانت الصياغة الواسعة لهذه الجريمة أحد الأسباب المركزية لعدم انضمام إسرائيل إلى المحكمة.

لا يزال مبكراً التقدير كيف سيتطور التحقيق في قضية إسرائيل. لإسرائيل ادعاءات جيدة بشأن عدم صلاحية المحكمة للانشغال بالحالة موضع البحث. أولاً، بسبب حقيقة أن "فلسطين" لا تستوفي المطالب التي يطرحها القانون الدولي لتعريفها كدولة؛ ثانياً، بسبب غياب أساس قانوني للقول إن أرض "الدولة" هذه تقع على عموم أراضي "يهودا" و"السامرة"، وشرق القدس، وقطاع غزة، في ضوء غياب السيطرة الفلسطينية في معظم هذه الأراضي؛ وثالثاً، بسبب حقيقة أن الصلاحيات القضائية للسلطة الفلسطينية

محدودة حسب الاتفاقات مع إسرائيل بمخالفات الفلسطينيين في المناطق أ و ب وفي قطاع غزة، وعليه فهذا لن يكون بوسعه منح المحكمة صلاحيات قضائية ليست لها. ومع ذلك، ردت هذه الادعاءات المدعية العامة السابقة وقضاة الأغلبية في هيئات ما قبل المحاكمة.

من الصعب الافتراض أن المدعي العام الجديد سيقلب بشكل صريح القرار بأن للمحكمة صلاحيات قضائية بالنسبة للحالة. ومع ذلك بوسعه أن يعطي أولوية متدنية للتحقيق، ويبدو أن هذا هو الميل الحالي لديه. بالمقابل، فإن المدعي العام منصت لنبضات القلب الجماهيرية في الساحة الدولية.

وعليه فإنه إذا ما وجدت دولة إسرائيل نفسها في مركز نقد دولي – مثلا في أعقاب حملة عسكرية تؤدي إلى إصابات عديدة في الطرف الآخر، أو في أعقاب تقارير تنشر ضدها تتهمها بارتكاب جرائم خطيرة، أو في أعقاب عمل موضع خلاف كضم أجزاء من الأرض – فمن شأن المدعي العام أن يغير نهجه، ويعطي أولوية أعلى للتحقيق في قضية إسرائيل.

إن فتح إجراءات ضد محافل إسرائيلية، فضلا عن التأثير المباشر على تلك المحافل، والتي من شأنها أن تجد نفسها تحت أوامر اعتقال وإجراءات جنائية، تنطوي هذه الإجراءات على مس محتمل بسلوك إسرائيل في الساحة الدولية بقدر ما تقيد حركة المحافل الإسرائيلية، بما في ذلك أصحاب المناصب العليا. إضافة إلى ذلك، فإن تحقيقا كهذا سيمس بمكانة إسرائيل في الساحة الدولية، ويشكل إدارة إضافية في معركة نزع الشرعية عن إسرائيل.

بالمقابل، حتى لو نال التحقيق زخما ليس واضحا على الإطلاق إذا كان سيؤدي إلى إصدار أوامر اعتقال أو إجراءات أخرى ضد مشبوهين محددين، بسبب صعوبة إثبات العناصر الوقائعية والقضائية للجرائم المنسوبة للمحافل الإسرائيلية. بالنسبة للادعاءات المتعلقة بأعمال قوات الجيش الإسرائيلي سيكون لإسرائيل حجة الاستكمال بقدر ما يكون ممكنا الإشارة إلى تحقيقات واستجوابات صادقة وجدية تجرى في إسرائيل.

حجة الاستكمال ليست موجودة بالنسبة للادعاءات المتعلقة بالمستوطنات أو بإجراءات أمنية معينة لا تتعاطى إسرائيل معها بأنها تتعارض والقانون، ولهذا فإنه لا تدار فيها تحقيقات. ومع ذلك بالنسبة لهذه توجد حجج قانونية أخرى يمكن طرحها. إضافة إلى ذلك فإن موضوع المستوطنات ينخرط في جوانب سياسية اتفق على أن تكون موضوعا للمفاوضات بين طرفي النزاع، وعليه فيوجد أساس للادعاء بأن المحكمة الجنائية ليست المحفل المناسب للاهتمام بها، ومن الجدير بأن تعطى أولوية لحالات مناسبة أكثر. وتتعزز هذه الحجة كلما كانت توجد مفاوضات حقيقية بين طرفي النزاع.

رغم ما قيل ينبغي التعاطي مع وجود التحقيق باهتمام شديد واتخاذ استراتيجية مرتبة لا تقبل صلاحيات المحكمة على إسرائيل في ظل الحفاظ على قنوات حوار غير رسمية لأجل إطلاعها على الحجج الإسرائيلية بأفضل شكل ممكن. والأمور صحيحة بخاصة في ضوء الميل المتعلق بتعزيز مكانة المحكمة وتحسن مستوى فاعليتها.

على هذه الخلفية من المهم التعرف إلى المحكمة وفهم صلاحياتها، وكيف يدار الإجراء في إطارها، وفي أي حالات عنيت حتى اليوم، وما الذي يوجد على جدول الأعمال المتعلق بإسرائيل.

* * *

تقارير

مركز دراسات الأمن القومي: تقرير مراقب الدولة: المدن المختلطة: دروس وتوصيات

بقلم مئير الران

ترجمة وتعليق هشام نفاع . المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"

يسلط التقرير الذي أصدره مكتب **مراقب الدولة** الإسرائيلي حول هبّة أيار 2021 - والمعروفة في المعجم الإسرائيلي بما يوصف كـ "أعمال شغب" رافقت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في 2021، أو كما أسمتها السلطة الإسرائيلية "عملية حارس الأسوار"، وأسمتها الفصائل الفلسطينية "معركة سيف القدس" - كل الضوء على المسائل الأدائية المتعلقة بمدى استعداد وتنظّم واستشراف جهاز الشرطة الإسرائيلية و"جهاز الأمن العام" (الشاباك) للأحداث المتزامنة مع ذلك العدوان الإسرائيلي، في عدد من المدن التاريخية أو المسماة المدن المختلطة، وعلى وجه الخصوص في كل من **اللد**، يافا وعكا. وفي طيّاته يقدم التقرير صورة عن "الفجوات" في الميزانيات والخدمات ما بين السكان اليهود والسكان العرب في هذه المدن، والواقع الاجتماعي الاقتصادي، وواقع العنف والجريمة، ضمن مقارنة بين المجموعتين القوميتين.

سيتم استعراض هذا التقرير بمضامينه الأبرز في جزأين، يقدّم الجزء الأول منهما التقرير بلغة معدّيه وما اختاروه كخلفية، مسبب ودافع لأحداث أيار 2021، على أن يقدّم الجزء الثاني قراءة نقدية على مستوى المضمون و "السردية" التي يقدمها مكتب مراقب الدولة الإسرائيلي للحدث، والتي وإن كانت نقديّة لسلوك مؤسسات الدولة الرسمية فإنها تظل تتراوح في حدود الخطاب الرسمي، فلا تضع الاحتلال والحصار

والقضية الفلسطينية عموماً كإطار لقراءة ما حدث، بل تختزله في جوانب أدائية وإحصائية، مهما بلغت أهمية عرضها ستظل تعاني من قصور في التوصيف والتحليل.

يقول التقرير في مقدمته إن "المدن المختلطة هي جزء من المشهد الإسرائيلي، وعالم مصغر للمجتمع الإسرائيلي ككل، على كل تعقيداته. يعرض هذا التقرير الخاص نتائج الرقابة التي تم اجراؤها في مسألتين تتعلقان بالمدن المختلطة: الشرطة وتطبيق القانون في المدن المختلطة خلال أحداث حارس الأسوار وفي الحياة الروتينية، والخدمات البلديّة في المدن المختلطة."

وعن المدن التي شهدت الهبّة في أيار 2021، يضيف التقرير أنه "وفقاً لتعريف مكتب الإحصاء المركزي، فإن البلدة المختلطة في إسرائيل هي منطقة ذات أغلبية ساحقة من السكان اليهود وأقلية كبيرة من السكان العرب. في إسرائيل، هناك تسع بلدات تعرف بأنها "مختلطة"، بما في ذلك ثماني مدن (القدس، تل أبيب - يافا، حيفا، عكا، الرملة، اللد، معالوت- ترشيحا، ونوف هجليل) وبلدة قروية واحدة (نافيه شالوم). في العام 2020، بلغ عدد السكّان في المدن المختلطة حوالي مليوني نسمة، منهم حوالي 500 ألف من السكان العرب - 370 ألفاً في القدس و130 ألفاً في المدن المختلطة الأخرى". هنا يجب الاستباق والإشارة إلى اعتبار القدس ضمنياً "موحدة" أي محو حدود احتلال حزيران 1967.

ثغرات في تقسيم المسؤوليات بين الشرطة وجهاز "الشاباك"

يصف التقرير ما حدث كما يلي: "في أيّار 2021، اندلعت أعمال شغب قاسية في عدة مدن مختلطة، بينها حيفا واللد وعكا وتل أبيب - يافا. خلال أعمال الشغب، قُتل ثلاثة مواطنين إسرائيليين وأصيب العشرات ولحقت أضرار جسيمة بالممتلكات. وقد أبرزت هذه الأحداث التوترات القائمة بين مختلف الفئات السكانية وشهدت على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على المستويين القطري والمحلي لخلق حيز عام محترم ومشترك ولمنع تكرار مثل هذه الأحداث. كما أظهرت هذه الأحداث تحديات الحفاظ على الأمن الشخصي وضمان النظام العام في المدن المختلطة وأبرزت الحاجة إلى فحص جوانب متعلقة بالشرطة وتطبيق القانون في هذه المدن."

ويتابع: "تشير الرقابة في موضوع الشرطة وتطبيق القانون في المدن المختلطة خلال أحداث 'حارس الأسوار' وفي الحياة اليومية، والخدمات البلديّة في المدن المختلطة، إلى أوجه قصور في عمل الشرطة قبل وأثناء أحداث 'حارس الأسوار'، وفي استعدادها وجاهزيتها في حال حدوث مخالفات مخلّة بالنظام في عدّة أصعدة بشكل عام وفي المدن المختلطة على وجه الخصوص. عكست أحداث 'حارس الأسوار' ضعفاً

ملحوظاً وتقصيراً في استعداد نظام خدمة وحدات الاحتياط في شرطة **حرس الحدود** .تم اكتشاف ثغرات في تقسيم المسؤوليات بين الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك) فيما يتعلق بالاستخبارات في مجال النظام العام، مما ساهم في وجود فجوات استخباراتية كبيرة انعكست في التعامل مع أحداث 'حارس الأسوار'. كشف التقرير أنه في ذروة أحداث 'حارس الأسوار' في مدينة اللد، لم تتم الاستجابة إلى آلاف المكالمات من السكان (حوالي 2836 مكالمة بين 11 إلى 13 أيّار 2021) - الذين توجهوا إلى مراكز الشرطة، وذلك بسبب مضايقات واجهوها أو للإبلاغ عن أحداث شهدوها. أما آلاف التوجهات الأخرى (حوالي 4059 حادثة)، التي تم الرد عليها والتي أدت إلى فتح سجلات حوادث، فلم تتلق رداً مناسباً من الشرطة. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال أحداث 'حارس الأسوار'، كان هناك ضغط كبير في التوجهات من السكان إلى المركز الهاتفي القطري للشرطة 100 في جميع أنحاء البلاد، مّما أدى إلى صعوبة في تقديم رد فعال للمتوجهين."

كما كشف التقرير "عن فجوات في استعدادات الشرطة للتعامل مع التحديات الماثلة أمامها وتطبيق القانون، وكيفيّة تطبيقها في الحياة اليومية. من بينها أنه في إطار التعامل مع التحديات الماثلة أمام الشرطة وتطبيق القانون بشكل عام وفي المدن المختلطة على وجه الخصوص، تمت الاستعانة بتعزيزات من مناطق أخرى على نطاق واسع، كحل للثغرات في قدرة الوحدات الشرطية المحلية على التعامل مع الحوادث المختلفة. هذه الحاجة المتكررة إلى التعزيزات تثير التساؤل حول ما إذا كانت الموارد المخصصة للوحدات مناسبة للتحديات التي تواجهها الشرطة."

أضرار مادية تُقدّر بعشرات ملايين الشواكل

يقدر تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي "أضرار أعمال الشغب التي لحقت بالجسد والممتلكات بعشرات ملايين الشواكل. وتبين أنه في حوالي 880 حالة تم دفع تعويضات للمتضررين من خزينة الدولة بمبلغ 33 مليون شيكل، ولاحقا تم تقديم لوائح اتهام ضد 574 متورطاً. ومقابل الأضرار التي بلغت عشرات ملايين الشواكل، تبين أنه بحسب موقف وحدة إنفاذ القانون المدنية، في موعد انتهاء الرقابة، يقدر حجم الضرر الذي يمكن المطالبة به في إطار الإجراءات القضائية المدنية من قبل حوالي 55 مواطناً بحوالي 4.5 مليون شاقل، وفي موعد انتهاء الرقابة، لم يتم رفع أي دعاوى مدنية لتعويض الأضرار التي لحقت بممتلكات الدولة واستعادة أموال التعويض المدفوعة للمتضررين."

يقول مكتب المراقب في باب التوصيات إن "نتائج هذا التقرير والظروف التي تعمل فيها الشرطة ستلزم **رئيس الحكومة** ووزير الأمن الداخلي، ومن خلالهما حكومة إسرائيل، الشرطة، الشاباك وجهاز

الأمن بأكمله، بالتطرق إلى هذه القضايا الرئيسة. فيوصى بأن تعمل الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك) على تحسين أنشطتهما في المدن المختلطة خلال الحياة اليومية وزيادة استعدادهما للأحداث المتطرفة، وفقاً للتهديدات والسيناريوهات المرجعية. يوصى أيضاً بأن يقوم مكتب المدعي العام بصياغة سياسة ردع واتخاذ إجراءات مدنية، خاصة في حال وجود متضررين من الحوادث الإرهابية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية والعنصرية - لتعزيز الإجراءات اللازمة لإتمام التحقيق في تلك القضايا واتخاذ قرار بشأن إمكانية رفع دعاوى مدنية". ويوضح مكتب المراقب فيما يمكن اعتباره إطراءً لضرورات التوازن "أن أوجه القصور والثغرات التي وُجدت في هذا التقرير لا تقلل من تقييم تفاني شرطة إسرائيل وضباطها، المقاتلين وضباط شرطة حرس الحدود وجهاز الأمن العام (الشاباك)، الذين يعملون في ظروف لا يستهان بها، ويخاطرون ويضحون بأنفسهم للحفاظ على أمن الجسد والممتلكات وتطبيق القانون.

فجوات في الخدمات المدنية التي يتلقاها اليهود مقابل العرب

في الفصل المتعلق بموضوع "الخدمات البلدية في المدن المختلطة في إسرائيل" توقف التقرير عند جوانب اجتماعية- اقتصادية، بالقول: "تواجه هذه الناحية العديد من التحديات: يتطلب تاريخ العلاقة بين الشعب اليهودي والسكان العرب (بمصطلحات التقرير) بذل جهود كبيرة من كلا الجانبين لتأسيس بنية تحتية تعزز نسيج حياة مشترك. يجب على البلديات تقديم خدمات مدنية بشكل مساوٍ لجميع الفئات السكانية، مع مراعاة خصائصهم المختلفة، والعمل على زيادة الشعور بالانتماء والاندماج لدى جميع سكان المدينة. إلى جانب ذلك، تتمتع المدن المختلطة أيضاً بالعديد من النقاط الإيجابية من حيث التعاون بين السكان اليهود والعرب وإمكانيات كبيرة للتعارف والحوار، وخلق حيز عام متسامح ومحترم ونسيج حياة مشترك."

مثلا، أشار التقرير إلى "وجود فجوات بين الخدمات المدنية التي يتلقاها السكان اليهود وتلك التي يتلقاها السكان العرب في المدن المختلطة التي تم فحصها، بما في ذلك أنه: من بين 500 عقار خصصتها المدن المختلطة التي تم فحصها في العام 2021، تم تخصيص خمسة منها فقط لهيئات عامة تابعة للسكان العرب؛ وكانت نسبة الدعم المقدم للهيئات العامة في المجتمع العربي من ميزانية دعم بلديات حيفا ونوف هجليل وعكا والرملة أقل من 6% من مجمل الميزانية المخصصة لهذا الغرض."
ويضيف التقرير أنه "لم تدرس بلديات المدن المختلطة التي تم فحصها احتياجات السكان العرب الذين يعيشون في مناطق نفوذها، بما في ذلك أمور خدمات الدين والرفاه والشباب والثقافة؛ كما لم تدرس

أسباب قلة تقديم طلبات الدعم نيابة عنها والعقبات في هذه المسألة. من ناحية أخرى، تبين أن نسبة ضريبة الأملاك (الأرنونا) التي تمت جبايتها في الأحياء العربية في الرملة العام 2020 بلغت 26% فقط، بينما كانت النسبة الإجمالية 87."%

توصية باتخاذ خطوات عملية لتقليص الفجوات

يوصي التقرير في هذا الجانب "باتخاذ خطوات عملية لتقليص الفجوات بين الفئات السكانية وتحديد الميزانيات لهذا، وذلك في إطار الخطة متعددة السنوات للبلدات المختلطة والتي تقوم وزارة المساواة الاجتماعية ومكتب رئيس الحكومة ببلورتها. يوصى أيضاً بأن تقوم بلديات المدن المختلطة بفحص الخدمات البلدية التي تقدمها، والعمل على توفير تلبية احتياجات مناسبة لكل واحدة من الفئات السكانية، جنباً إلى جنب مع ضمان تحصيل الضرائب البلدية من جميع السكان، واتخاذ إجراءات تهدف إلى انشاء أسس قوية لبنية تحتية لنسيج حياة مشترك. يجب على جميع السلطات المحلية استخلاص العبر من نتائج هذا التقرير، لا سيما في ضوء التغيرات الديموغرافية المتوقع حدوثها في السنوات القادمة في التركيبة السكانية في مختلف السلطات المحلية، وملائمة خدماتها مع المزيج السكاني الناشئ."

ويضيف المراقب أن "الدولة ملزمة بتقديم مختلف الخدمات الأساسية لمواطنيها والمقيمين فيها، قسم منها من خلال الوزارات الحكومية والقسم الآخر من خلال السلطات المحلية والهيئات الإدارية العامة. يتوجب على الدولة أيضاً ضمان تحمل المواطنين عبء الالتزامات المدنية وأن تهتم جهات تطبيق القانون بذلك. ويشدد على أن الثغرات التي نشأت في الخدمات البلدية في المدن المختلطة لا تبرّر أي نشاط عنيف من أي نوع. في الختام، هناك قنوات عمل على المستويات الحكومية والبلدية والجماهيرية والشخصية في المدن المختلطة والتي قد يؤدي الاستثمار فيها إلى التخفيف من حدة التوتر الداخلي وتجهيز بنية تحتية من العلاقات القوية بين سكان المدن المختلطة."

الجزء الثاني

يقدّم هذا الجزء قراءة نقدية على مستوى المضمون و"السردية" التي يقدمها مكتب مراقب الدولة الإسرائيلية للحدث.

خلاصة وصف التقرير للحدث هو ما ورد في فقرة أساسية منه حرفياً: "في أيار 2021، خلال عملية حارس الأسوار، وقعت حوادث عنيفة وأعمال شغب خطيرة بكثافة عالية وعلى نطاق واسع في جميع أنحاء

إسرائيل، ما أدى إلى وقوع إصابات وأضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات؛ بما في ذلك عمليات إطلاق النار وأعمال لينش واعتداءات جسدية، وإحراق رموز حكومية ودينية، وأعمال تخريب وحرق عن طريق العمد، ورشق مركبات بالحجارة، وقطع للطرق. قُتل 3 مدنيين وجرح المئات بينهم 306 شرطيين. في المجموع، تم تسجيل حوالي 520 حادث شغب وفي ذروتها (الليلة بين 11 و12 أيار 2021) شارك حوالي 6000 مواطن من عرب إسرائيل. تم اعتقال حوالي 3200 شخص، من بينهم حوالي 240 يهودياً. وقد اشتعلت بؤر رئيسة للعنف في مدن مختلطة."

في مكان آخر جاء في التقرير: "عرض سكان في **اللد** على فريق المراقبة حوادث أخرى (بما في ذلك تخريب مركبات، وحرق حاويات قمامة، وقطع طرق، وإلقاء حجارة، واعتداءات جسدية، واعتداءات كلامية، وتهديدات، ورسم الصليب المعقوف على منازل سكان يهود، وتدمير عرائش عيد "العرش/ سوكوت"، وإلحاق ضرر بمعابد يهودية. وفي يافا، واجه السكان اليهود حوادث اعتداء جسدي ولفظي، وإلقاء حجارة، ومضايقة. وفي عكا، اشتكى سكان يهود من أنه في إثر أحداث حارس الأسوار، تطورت في المدينة ظاهرة مضايقة وتنمر من قبل السكان العرب تجاه السكان اليهود."

هذه الفقرة الأخيرة قاطعة حاسمة: المعتدي هو العربي والضحية هو اليهودي. كان اليهود جالسين بأمان في بيوتهم، أو يقطعون الشوارع وسائر الحيّز العام بأمان، فحسب، قبل أن يهاجمهم العرب. ربما تصح هذه الأوصاف في أوروبا قبيل منتصف القرن العشرين، لكن يجب القول إنها على الأغلب تتراوح ما بين التلفيق والعبث في واقع إسرائيل 2022؛ الدولة التي يتحدث مراقبون ومحللون نقديون إسرائيليون أن ملامح الفاشية تتغلغل فيها باضطراد. فمن الواضح أن الرواية المنقولة هنا على صفحات تقرير المراقب هي رواية طرف واحد، هو اليهودي. هي عملياً نفس رواية الإعلام الرسمي والغالبية الساحقة من السياسيين الإسرائيليين. مفردات الرواية واضحة، والشهادات المعتمدة التي تقدمها لتصوير ما حدث، لا تترك مجالاً للشك في الجهة التي ينحاز التقرير للوثوق بها: رواية الأغلبية اليهودية والخطاب الإسرائيلي السائد.

كيف غاب عن التقرير ضلوع عصابات يمين ومستوطنين؟

هذه الرواية تناقض، ولا تخالف فقط، شهادات فردية ورسمية تمثل رواية المواطنين العرب في المدن الثلاث التي يقدمها التقرير، اللد ويافا وعكا. فمثلاً، وجهت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، التي تضم ممثلين عن جميع الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، رسالة- وثيقة إلى مؤسسات دولية وعالمية عديدة، طالبتها "بالتحرك الفوري لفرض الحماية لجماهيرنا العربية، في وجه تصعيد سياسات

القمع والبطش التي تنتهجها المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، خاصة في الأيام الأخيرة، في سعي لقمع حركة الاحتجاج ضد العدوان على شعبنا الفلسطيني خاصة في القدس وقطاع غزة. واستقدام السلطات لعصابات مستوطنين متطرفة لتشارك في الاعتداء على المواطنين العرب، خاصة في المدن الفلسطينية التاريخية، عكا وحيفا ويافا واللد والرملة."

يجب التشديد على أن مسألة ضلوع عصابات يمينية منظمة جاء قسم منها من مستوطنات، هي مسألة قد شكّلت موضوع الانشغال والتداول والقلق الأبرز في خطاب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، خلال هبة أيار 2021. والعديد من التسجيلات المصورة وثقت اعتداءات واقتحامات نفذتها هذه العصابات، وتم تداولها على نحو واسع في شبكات التواصل الاجتماعي والصحف والمواقع العربية. وقد أفردت لها حيزاً بارزاً تلك الوثيقة العربية التي تمت صياغتها بناء على قرار سكرتارية لجنة المتابعة، وعمل على صياغة الجوانب القانونية فيها، بالأساس، طاقم **مركز** "عدالة" لحقوق الأقلية العربية.

ومما جاء في مقدمة الوثيقة أنه "في هذه الأيام، يتعرض المواطنون الفلسطينيون في دولة إسرائيل إلى حملة اعتداءات دموية خطيرة ومفرطة في عنفها، وذلك من قبل الشرطة والغوغاء اليميني المتطرف وعصابات المستوطنين". وعددت "أشكال القمع وأحداث عينية، تعكس وحشية الاعتداء السلطوي، وما تبعه من اعتقال المئات، والإسراع في تقديم لوائح اتهام، عدا عن وقوع عشرات الإصابات في مختلف المدن والقرى، وبالذات في المدن الفلسطينية التاريخية". وعرضت "جوانب تدل على تواطؤ الأجهزة الإسرائيلية مع عصابات المستوطنين ودعم اعتداءاتها"، وأنه "تمّ تداول مقاطع الفيديو على منصات التواصل الاجتماعي، كما بثّت على شاشات التلفزيونات العالمية اعتداءات تبيّن كيف دعمت الشرطة الإسرائيلية العصابات اليهودية، بمن فيهم المسلحون، وهم يتجولون في الشوارع بهدف واضح هو الاعتداء الدموي على المواطنين العرب."

لكن تقرير المراقب يكاد لا يتطرق، على نحو منفصل ومعمّق ومنفصل، إلى اعتداءات مواطنين يهود على مواطنين عرب. حتى أن الصور التوضيحية والتوثيقية التي يتضمنها هي إما لممتلكات خاصة محروقة ومدمرة بدون إشارة إلى من يملكها، أو إلى مواقع ورموز دينية يهودية تحديداً، أو مراكز عامة بوليسية وبلدية يُستشف من سياق تقديمها أن منفذيها عرب. أما مسألة قدوم وهجوم" **الغوغاء** اليميني المتطرف وعصابات المستوطنين"، كما تعرّفه الوثيقة العربية، فهي مسألة غابت تماماً عن تقرير مراقب الدولة. ليس تقريباً، بل بالمطلق. فلم يتم التوقف أبداً عند هذه المسألة التي تعتبر المركب الأساس في صدمة

الفلسطينيين من هذا الحدث، وهذا كافٍ لتصوّر مدى ابتعاد واغتراب التقرير الرسمي الإسرائيلي عن معايشة الفلسطينيين وروايتهم وذاكرتهم لهبّة أيار 2021. وهو ما يعني أنه بنظرهم سيُعتبر تقريراً منحازاً قام بتجاهلهم ولم يحترم مواطنتهم، ناهيك عن سرديتهم الجماعية السياسية- الاجتماعية- الوطنية، فيما يشبه إلى حد بعيد سلوك الإعلام المركزي السائد والمعظم الساحق للسياسيين تجاههم.

من المفارقات أن كلاً من الوثيقة العربية المقدمة لجهات دولية وتقرير المراقب الإسرائيلي يتفقان إلى حد ما على تحديد "موقع خلفية" هذا الحدث. فالتقرير قال إن "أحداث العنف الموصوفة اندلعت في أعقاب التوترات المستمرة في القدس، على خلفية الاشتباكات والحوادث التي بدأت منذ نيسان 2021، في حي الشيخ جراح، وفي الحرم القدسي". بينما جاء في الوثيقة العربية أن "ما بدأ في قمع الجموع الفلسطينية في منطقة باب العامود في القدس المحتلة، وبالذات في منعهم من الاحتفالات وإحيائهم الامسيات الرمضانية، إضافة إلى قمع الاحتجاجات على مخطط طرد العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح في المدينة، قد تلاه تصعيد وتحوّل إلى سلسلة اعمال قمع أخرى مفرطة في عنفها. فقد اقتحمت قوات الاحتلال حرمة المسجد الأقصى، واعتدت على المصلين في مكان عبادتهم وجرحت المئات منهم وهم يحيون الصلوات الرمضانية". ولكن انتقالاً من هذه الخلفية يذهب النصّان في اتجاهين متعاكسين بـ180 درجة.

تعامل مع الفلسطيني عبر العدسة والمنظار الأمني فقط

يصوّر التقرير ما يصفه بـ "المدن المختلطة" أي المدن التاريخية الفلسطينية التي تعرّضت لتهجير معظم سكانها وتدمير معظم أحيائها، على أنها بؤر لأعمال الشغب. بل يقدّم ما يشبه السجلّ التاريخي "لأعمال الشغب"، ويعود حتى هبة أكتوبر 2000 مع اندلاع الانتفاضة الثانية، فيكتب: "إن المدن المختلطة في إسرائيل هي أيضاً بؤر توتر بسبب الشرخ اليهودي- العربي. على مر السنين، كانت هناك حوادث ذات طابع قومجي، وهناك قوة كامنة مستمرة لخطر اندلاع المواجهات في المستقبل بين المجتمعين. على سبيل المثال، في أحداث أكتوبر 2000، وقعت مظاهرات وأعمال شغب وأحداث خطيرة في المدن المختلطة، بما في ذلك عكا ويافا وحيفا. في يوم الغفران عام 2008، اندلعت أعمال شغب خطيرة في عكا، وانتهت الاشتباكات التي اندلعت بين العرب واليهود بتدمير حوالي 100 سيارة ونحو 30 متجراً. وفي أثناء سن قانون القومية عام 2018، خرجت مظاهرات لأبناء الجالية العربية في المدن المختلطة؛ ووصلت الأمور إلى ذروتها في أحداث حارس الأسوار."

وكذلك: في أكتوبر 2000، وقعت حوادث فوضى شديدة، بما في ذلك مظاهرات عنيفة وأعمال شغب واشتباكات بين المواطنين من الوسط العربي وقوات الشرطة. الواقع على الأرض وأحداث أكتوبر 2000 شحذت الحاجة إلى إقامة تقسيم متفق عليه للمسؤوليات بين الشرطة وجهاز الشاباك في كل ما يتعلق بالاستخبارات في مجال السلوك غير المنضبط .**لجنة أور** (التي تم تعيينها للتحقيق في أحداث أكتوبر 2000) أشارت إلى مفهوم أن الشاباك "هو المُقيِّم الوطني" فيما يتعلق بالقطاع العربي وقد حددت لموقف الشاباك "وزنا كبيرا" في هذا السياق. لكن تقرير لجنة أور لم يتضمن توصية حول موضوع التفاعل بين الشرطة والشاباك في مجال المخابرات بخصوص الاضطرابات.

لجنة الوزراء (لجنة لبيد) التي تم تشكيلها لتنفيذ تقرير لجنة أور ناقشت هذه المسألة. بعد مناقشاتها، توصل مفوض الشرطة آنذاك ورئيس الشاباك آنذاك إلى تعريف متفق عليه يوضح مجالات المسؤولية بين هاتين الهيئتين. بدأ فريق مشترك للهيئتين بصياغة إجراء عمل مشترك كان من المفترض أن يكون بمثابة مخطط للعمل الجاري في مجال الاستخبارات فيما يتعلق بالاضطرابات. في 13 حزيران 2004، قررت الحكومة، وفقاً لتوصيات لجنة لبيد، المصادقة على الاتفاقية المذكورة أعلاه بين رئيس الشاباك ومفوض الشرطة بشأن تنظيم المسؤوليات في مجال النظام العام بين الشاباك والشرطة. في القرار الحكومي 2040، تقرر أن "مسؤولية جمع وتقييم المعلومات الاستخباراتية في مجال النظام العام على خلفية قومية تخريبية ستقع على عاتق الشاباك... بينما تقع مسؤولية جمع وتقييم المعلومات الاستخباراتية في مجال النظام العام، التي لا تستند إلى خلفية قومية تخريبية، على عاتق الشرطة الإسرائيلية". تم تعريف "السلوك القومي" في القرار 2040 على أنه "نشاط في مجال النظام العام، تقوم به مجموعة أو فرد، مع أيديولوجية تخريبية ودوافع على خلفية قومية قد تضر بأمن الدولة أو نظام النظام الديمقراطي أو مؤسساته."

واضح هنا أن شكل التعامل مع المطلب والسلوك السياسي، خصوصاً بشكله الاحتجاجي الفعّال، للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، يتم من خلال العدسة والمنظار الأمني. وحتى حين تعترف المؤسسة بخلفية سياسية مباشرة لخروج فلسطينيين في إسرائيل للاحتجاج، فإنهم يوضعون في النطاق الأمني بصفة من يحمل تهديداً كامناً أو فعلياً. ليس هناك أي وصف أو تحليل يشير إلى سلوك مجموعات يهودية، مهما بلغت درجة حدته أو عنفه، بمثل هذا المنظار. بل كما أسلفنا، يجري تصويرها كعُرضة وضحية للاعتداء (العربي) فقط. بالمناسبة، كان فعل اللينش الأكثر فظاعة والموثق بشكل كامل، هو ما تعرّض له مواطن عربي في مدينة **بات يام** .حيث انهال عليه غوغاء عنصريون بالضرب بشتى الوسائل وسط مئات

احتشدوا حولهم. هذا الفعل الذي يقلب تماماً أدوار الضحية والمجرم استُبعد تماماً من التقرير، على الرغم من أن برنامج تحقيقات استقصائية تلفزيوني على القناة 13 توقف عنده مليّاً. يصعب في ضوء هذا اعتبار بنية المعطيات المقدّمة في التقرير الرسمي بأنها جاءت بنوايا محايدة، ناهيك عن القول نوايا طيبة.

* * *

"جيروزاليم بوست": جنرال سابق: حماس فازت دبلوماسيًا في عملية "بزوغ الفجر"

ترجمة: عبير شهاب . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

قال نائب رئيس الأركان السابق ورئيس حركة قادة الأمن الإسرائيلي ماتان فيلنائي أن "عملية بزوع الفجر كانت صحيحة على المستويْن العسكري والدبلوماسي، لكن حماس انتصرت فيها على الجبهة الدبلوماسية."

وأضاف فيلنائي، في مقابلة مع صحيفة "جيروزاليم بوست"، إن على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها لإضعاف حماس وتقوية السلطة الفلسطينية، حتى تتمكن السلطة الفلسطينية في نهاية المطاف من السيطرة على غزة.

وأشار إلى أنه "من وجهة نظر عسكرية، كانت هذه عملية ناجحة للغاية، لكن على المرء أن يتذكر أن الجهاد الإسلامي من أصغر المنظمات التي تعمل ضدنا، ولا يُمكن أن تقف أمامنا في صراع خطير."

إذن، ماذا فعلت عملية "بزوغ الفجر"؟

أعرب فيلنائي عن اعتقاده بأن "هذه العملية رفعت مكانة حماس، ليس عسكريًا؛ ولكن من حيث مكانتها كمنظمة مسؤولة عن قطاع غزة. العملية عززتها بشكل كبير في هذا الصدد. العمليات السابقة جعلت من حماس بالفعل عاملًا مركزيًا لا يمكن تجاهله. لقد قطعت حماس شوطًا طويلًا، فهي مسؤولة أيضًا عن المدنيين، وهي الآن مسؤولة عن التعليم والاقتصاد لما يقرب من 2 مليون فلسطيني في غزة." وشدد بالقول "على أي حال، يجب ألا تكون حماس جزءًا من أيّ ترتيب دبلوماسي مستقبلي." وأوضح فيلنائي "النقطة الأساسية هي مكان السلطة الفلسطينية، السلطة التي تحكم اليوم الضفة الغربية فاسدة، ضعيفة، وغير شرعية، في نظر الكثير من الفلسطينيين فهي مشكلة كبيرة."

ما هي خيارات إسرائيل عندما يتعلق الأمر بغزة؟

أكد فيلنائي على أن "الحرب واحتلال غزة لن يؤديا إلى حل طويل الأمد. بدلًا من ذلك، يجب على إسرائيل والدول المجاورة الأخرى استخدام أساليب أخرى من أجل بذل كل ما في وسعها لتقوية السلطة الفلسطينية وإضعاف حماس، حتى تفقد المنظمة في نهاية المطاف قبضتها على قطاع غزة."

وبيّن أن هذه الخطوة المعقدة تتطلب مشاركة دول الخليج والولايات المتحدة كوسيط عام. القطاع يحتاج إلى أن يصبح "مكانًا يُمكن أن يعيش فيه المرء"، مع مشاريع اقتصادية قوية. وتابع فيلنائي: "إن مستقبل قطاع غزة لا ينفصل عن مستقبل الضفة الغربية، والحل الوحيد الممكن هو الانفصال عن الفلسطينيين، وفي النهاية حل الدولتين."

وأوضح: "كل دولة في المنطقة نتحدث معها تذكر القضية الفلسطينية. كل دولة عربية تريد إقامة علاقات مع إسرائيل تذكرنا بالقضية الفلسطينية، حتى دول الخليج أوضحت بأن القضية المركزية هي القضية الفلسطينية." وقال: "اليوم نحن أقوياء في كل جانب، لكن هذا قد لا يدوم. يجب على إسرائيل أن تستخدم موقع قوتها لبدء حل. الحل الذي نؤمن به هو الانفصال عن الفلسطينيين، وألا يكونوا بيننا، وعندها ستكون هناك مناطق واسعة من الضفة الغربية تكون جزءًا من دولة فلسطينية. العالم كله يدرك أن هذا هو الحل وليس هناك حل آخر. إسرائيل تفتقر حاليًا إلى القيادة اللازمة لتنفيذ مثل هذه الخطوة." وأضاف "الوحيدون الذين لا يتعاملون مع هذا هم الإسرائيليون. القادة يفهمون أنها قضية قابلة للاشتعال، والزعماء يفهمون أنها لا تحظى بشعبية في الشارع. لقد مضت أيام بن غوريون، حيث قال القادة: لا نعرف ما تريده الأمة، نعرف ما تحتاجه. قادة اليوم يستمعون إلى الشارع طوال الوقت، والنتيجة أنهم لا يتحدثون عن الفلسطينيين."

وختم بالقول: "حتى لو كان لإسرائيل النوع الصحيح من القادة، فإن الحل طويل الأمد بعيد المنال بسبب عدم الاستقرار السياسي. هذه هي المأساة، وما قلته يبدو وكأنه حلم بعيد المنال، لكن ليس لدي أدنى شك بأن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله."

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": فرقة موسيقية إسبانية تشوه العلم الإسرائيلي في مهرجان موسيقي وتنشر الفيديو على الإنستغرام

بقلم توبياس سيغال وإيمي سبيرو

مجموعة الراب التي تتخذ من برشلونة مقرا لها وتفتخر بنشاطها الاجتماعي كتبت عبارة "إسرائيل غير موجودة"، مع رسومات غير لائقة على العلم الإسرائيلي في موقع المخيم

أعضاء فرقة هيب هوب إسبانية تفتخر بمعالجة القضايا الاجتماعية مثل حقوق المثليين والنسوية في أغانيها، قاموا بتشويه العلم الإسرائيلي خلال مهرجان موسيقي دولي أقيم في هنغاريا يوم الأحد.

في مهرجان Sziget للموسيقى الشهير في بودابست يوم الأحد، قامت مجموعة الراب النسائية الثلاثية "تريبيد" بتحميل مقاطع فيديو لحفلتهم الموسيقية على "انستغرام"، تلاها مقطع فيديو لهن يكتبن تصريحات ضد إسرائيل ودعما للفلسطينيين. يُظهر الفيديو أعضاء الفرقة بينما يسرن عبر عدة خيام استخدمها على ما يبدو زوار إسرائيليون في الحفلة الموسيقية، قبل أن يصلوا إلى العلم الملصق ويسحبون أقلام التحديد السوداء، ليكتبوا عبارات مختلفة على العلم، بما في ذلك: "إسرائيل غير موجودة" و"فلسطين الحرة" و"كلوا هذا" إلى جانب رسم غير لائق. تأسست "تريبيد" عام 2017 في برشلونة وتضم ثلاثة أعضاء: بيتاه، سومبرا الور، وماسيفا لولا، اللواتي يقدمن عروضهن مع.DJ Big Mark

في مقابلة مع موقع MadameRAP في عام 2019، وصفت الفرقة موسيقاها بأنها "مزيج من الرسائل التي يوصلنها عبر كلمات الاغاني ومن خلال مظهرهن. ويعبرن عن الثقافة والمقاومة والموسيقى الحضرية". في نفس المقابلة، قلن أنهن ارتبطن بـ"النسوية التي تشمل جميع الهويات العابرة والمنشقة والمثليين في ظل أفكار مناهضة العنصرية ومعادية للرأسمالية."

تضمنت قائمة مهرجان Sziget لهذا العام بعضا من أكبر الأسماء في الموسيقى الشعبية الحالية مثل Arctic Monkeys، تايم امبالا، دوا ليبا، كالفين هاريس، جاستن بيبر، و .Kings of Leon -كما شارك في العرض نوجا إيريز الإسرائيلية ولولا مارش وإيكو. ونددت وزارة الخارجية بالحادث في بيان، وقالت أنها ستطلب توضيحا من منظمي الحدث ومتابعة الأمر. ولم ترد "تريبيد" على الفور على طلبات للتعليق.

تعرضت العديد من الفرق الموسيقية الدولية لضغوط من حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل في السنوات الأخيرة، وألغى البعض لاحقا العروض التي حجزوها بالفعل في البلاد.

في يونيو، ألغت فرقة الروك المستقلة Big Thief ومقرها الولايات المتحدة – أحد أعضائها ولد في إسرائيل – عروضها القادمة في تل أبيب بعد مواجهة موجة من الضغط من حركة المقاطعة. تشمل الأمثلة الأخرى موسيقيين مثل لورد ولانا ديل راي، اللتنا احتلتا عناوين الصحف لإلغاء العروض في إسرائيل في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لا تزال تل أبيب وجهة للعديد من الفنانين العالميين، وكانت موطنا لمسابقة الاغنية الاوروبية لعام 2019 – بما في ذلك حفل لمادونا – بعد فوز إسرائيل بالمسابقة في العام السابق.

ظهرت Maroon 5 في إسرائيل في شهر مايو، وقدم مغني الراب 50 Cent عرضا في إسرائيل في يوليو ومن المقرر أن تعود One Republic في خريف هذا العام. في أكتوبر، وقع أكثر من 200 من المشاهير، بما في ذلك

الممثلون ميلا كونيس، بيلي بورتر، نيل باتريك هاريس، وهيلين ميرين، خطابا يدينون فيه جهود حركة المقاطعة لمقاطعة مهرجان أفلام LGBTQ في تل أبيب.

* * *

i24NEWS: إسرائيل تطلب من روسيا تأجيل جلسة المحكمة بشأن الوكالة اليهودية لإيجاد وقت للتوصل إلى اتفاق بين الجانبين

ترى إسرائيل أنه من خلال المحادثة الهاتفية التي أجراها الرئيس الإسرائيلي، مع نظيره الروسي، يمكن حل المشكلة

أفاد موقع "والا الإسرائيلي" الثلاثاء أن إسرائيل طلبت من روسيا تأجيل جلسة المحكمة المقرر عقدها في 19 أغسطس/آب بشأن مستقبل الوكالة اليهودية في البلاد لإيجاد وقت للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وترى إسرائيل أنه من خلال المحادثة الهاتفية التي أجراها الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ، مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، يمكن حل المشكلة، كما أكد مسؤولين إسرائيليون أن "بوتين طمأن هيرتسوغ أن الأمر "قانوني بحت" وأنه لا ينوي "معاقبة إسرائيل على دعمها المتزايد لـ" أوكرانيا."

وبخصوص هذا القرار، قال المتحدث باسم الوكالة اليهودية، إيغال بالمور ، لـ إنه "ليس على علم بمضمون المحادثات بين مكتب رئيس الوزراء ونظرائهم الروس." وكان الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ، قد أجرى الثلاثاء الماضي، مكالمة هاتفية مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين .وتناول الرئيسان العلاقات الثنائية الإسرائيلية الروسية، والتشديد على التحديات التي يواجهها الشعب اليهودي في الشتات، وتحدث هرتسوغ عن موضوع نشاطات الوكالة اليهودية في روسيا.

ومن جانب آخر، أفادت مصادر روسية، الأسبوع الماضي أنه خلال المحادثة أبلغ هرتسوغ بوتين أنه "في الأشهر الأخيرة تلقت المنظمات الفلسطينية شحنات أسلحة مهربة من روسيا بطريقة غير رسمية .بحسب تقرير نشره موقع معاريف الاسرائيلي. هذا وقد نددت الدولة اليهودية بشدة برغبة موسكو الأخيرة في إغلاق الوكالة اليهودية .

* * *

"يديعوت أحرونوت": الطائرات الإسرائيلية تحط بتركيا والسفيران يعودان قريبا

ايتمار آيخنر

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

رغم حالة التعثر في المصالحة الجارية بين تركيا ودولة الاحتلال بسبب مواقف الأخيرة المتباطئة تجاه أنقرة، فقد أعلنت أوساطها أنه بعد 15 عامًا من عدم هبوط طائرات إسرائيلية في تركيا، فمن المقرر خلال الأسابيع القليلة المقبلة أن تكون الخطوط الجوية الإسرائيلية قادرة على الطيران إلى إسطنبول وأنطاليا ومدن تركية أخرى، بعد توقيع اتفاق طيران جديد الشهر الماضي. ليس ذلك فحسب، فبعد أربع سنوات على طرد السفير الإسرائيلي السابق من أنقرة عقب أحداث مسيرات العودة على حدود قطاع غزة، وارتكاب جيش الاحتلال لمجزرة بحق المتظاهرين، من المتوقع أن يعود السفيران إلى تل أبيب وأنقرة.

كشف ايتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت أن "إسرائيل وتركيا تقتربان من التفاهمات التي ستسمح قريبًا لشركات الطيران الإسرائيلية بالهبوط في المدن التركية، خاصة إسطنبول وأنطاليا، وفقا لما كشفه مسؤول إسرائيلي رفيع، وفي غضون أسابيع قليلة ستحصل شركات الطيران الإسرائيلية على تصريح بالهبوط في تركيا، بعد توقيعهما على اتفاقية طيران متبادلة جديدة منذ شهر، ويقومان الآن بوضع اللمسات الأخيرة على التفاصيل النهائية التي ستسمح لشركات الطيران الإسرائيلية بالسفر إلى تركيا، مع تلبية متطلبات إسرائيل الأمنية الصارمة".

وأضاف في تقريره أنه "فور استئناف الرحلات الجوية بينهما، ستأتي الخطوة التالية في عملية مصالحتهما بعودة السفراء، بعد أن تم طرد آخر سفير لإسرائيل في تركيا، إيتان نائيه في أيار/ مايو 2018، وهي الخطوة التالية في المصالحة الإسرائيلية مع الأتراك".

تجدر الإشارة إلى أن الخطوط الجوية الإسرائيلية تغيب عن المطارات في جميع أنحاء تركيا منذ 15 عامًا، في أعقاب الخلافات بين السلطات الإسرائيلية والتركية حول قضايا تشغيلية أمنية، ففي آذار/ مارس 2007، أوقفت شركة "إلعال" تسيير رحلاتها الأسبوعية الثلاث إلى إسطنبول، بزعم أن الطريق يعاني من عناصر تكلفة أمنية شديدة وقيود على العمليات الحالية، ناتجة عن المعايير العالية المرتبطة بالحساسيات الأمنية، وبالتالي ظل المسار مفتوحًا فقط للخطوط الجوية التركية العملاقة. وقد دفع هذا الوضع باتحاد الطيارين الإسرائيليين لمواجهته منذ عدة سنوات، بزعم أن المنافسة غير العادلة تمنح الشركات التركية ميزة حصرية لدولة تعتبر وجهة جذابة للسياحة الإسرائيلية والأعمال ورحلات الشحن في الأشهر الأخيرة.

في الوقت ذاته، فإن عملية التقارب القائمة بين إسرائيل وتركيا، تم تتويجها بزيارة الرئيس يتسحاق هرتسوغ في آذار/ مارس، ولقائه بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة، في أول لقاء سياسي منذ عام 2008. وبعد ثلاثة أشهر، وصل رئيس الوزراء يائير لابيد إلى تركيا عقب إحباطها لهجوم إيراني على أرض إسطنبول استهدف إسرائيليين، وفي تموز/ يوليو تحدث لابيد لأول مرة مع أردوغان، ورحّبا باتفاقية الطيران الموقعة بينهما، معربا عن أمله في مزيد من التحسن في علاقاتهما.

رغم ذلك، فإن التباطؤ بات السمة الأساسية لعملية التقارب الجارية بين أنقرة وتل أبيب، ربما لعدم توفر مزيد من أجواء الثقة بينهما، ووجود عقبات في طريق تطبيع علاقاتهما بالكامل، لم يتم تجاوزها بعد.

* * *

الاحتلال يمضي قدما للتطبيع مع إندونيسيا من بوابة الاستثمار

آريئيل كهانا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

كشفت أوساط إسرائيلية، أن وفدا إسرائيليا من المستثمرين والتقنيين والمسؤولين التجاريين زاروا إندونيسيا، بهدف التعرف على فرص التواصل من خلال الاستثمارات والمشاريع والشركات الناشئة ومبادرات التأثير الاجتماعي، استكمالا لتوجهات إسرائيلية بالتطبيع مع عدد من الدول الإسلامية.

ونقل الكاتب في صحيفة "إسرائيل اليوم" آريئيل كهانا عن "ريفكا زيبرت مؤسس مركز إسرائيل وآسيا، أن هناك إمكانات هائلة غير مستغلة في إندونيسيا، في مجالات: التعليم والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والتنقل والصحة والتكنولوجيا الزراعية وتقنيات المياه".

وأضاف في تقريره أنه "تم تنظيم هذه الرحلة الإسرائيلية إلى إندونيسيا الدولة الإسلامية الأكبر في العالم، في أعقاب برنامج عبر الإنترنت مدته ثلاثة أشهر يديره المركز، ويجمع قادة من كلا البلدين للتعرف على ثقافات واقتصادات وتحديات الجانبين، وتشكيل فرق وطنية لحل التحديات الحرجة في مختلف المجالات مثل الصحة والتعليم وتطوير النظام البيئي".

ونقلت الصحيفة الإسرائيلية، عن إيمانويل شاف نائب رئيس غرفة التجارة الإسرائيلية في إندونيسيا، قوله إن "هذه الزيارة جاءت مختلفة عن البعثات السابقة إلى إندونيسيا، لأنها أعقبت شهورا من بناء الثقة والتعاون عبر تقنية الزووم، ما جعل للاجتماعات الفعلية التي شهدتها العاصمة جاكرتا فاعلية أكثر إنتاجا، وأتاح للمشاركين الفرصة للنظر في مشاريع إضافية مشتركة".

ولم يصدر تعليق من السلطات الإندونيسية على ما ورد في الصحافة العبرية حول هذه التطورات بالتأكيد أو النفي أو التوضيح. ولا يخفي الاحتلال الإسرائيلي أنها تضع تطبيع علاقاتها مع إندونيسيا على رأس جدول أعمالها، سواء لكونها أكبر دولة إسلامية، أو بسبب موقعها الجيو-سياسي، أو لما تحتويه من موارد طبيعية هائلة.

وبالتوازي مع عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بينهما، فإن 70% من الإندونيسيين ينظرون إلى دولة الاحتلال بصورة سلبية، لتكون واحدة من أكثر التصورات سلبية تجاه إسرائيل في آسيا، رغم أن إندونيسيا اشترت أكثر من 30 طائرة "سكاي هوك" من إسرائيل أوائل الثمانينيات. ولكن بعد توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، فقد التقى رئيس وزراء الاحتلال الراحل إسحاق رابين بالرئيس الإندونيسي سوهارتو في جاكرتا، وفي 1999، عبر الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن وحيد ووزير

الخارجية علوي شهاب عن رغبتهما في فتح العلاقات مع إسرائيل، وإن كان ذلك فقط على المستوى الاقتصادي والتجاري، ولكن بعد عزل وحيد من منصبه في 2001، فإنه لم يتم بذل أي جهد لتحسين العلاقات بينهما.

وفي 2005، عقد وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم، أول لقاء سري مع نظيره الإندونيسي حسن ويراجودا خلال قمة الأمم المتحدة في نيويورك، لكن الرئيس الإندونيسي السابق سوسيلو بامبانغ يودويونو استبعد إقامة علاقات دبلوماسية رسمية، وفي 2008 نشرت صحيفة جاكرتا بوست رسالة من نائب وزير الخارجية الإسرائيلي مجلي وهبي، تحث إندونيسيا على القيام بدور في الدعوة للسلام في الشرق الأوسط. وفي 2016، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو إلى تطبيع العلاقات مع إندونيسيا، بزعم وجود العديد من فرص التعاون الثنائي، لكن إندونيسيا أعلنت أنها لن تفكر في التطبيع إلا إذا تحقق الاستقلال الفلسطيني. وفي أيار/ مايو 2018، منعت إندونيسيا حاملي جوازات السفر الإسرائيلية من دخولها.

* * *

موقع "ميدا": هذه الحكومة تكلفنا غاليًا

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

تحت أنظار لبيد وليبرمان ينهار مواطنو إسرائيل تحت وطأة تسونامي ارتفاع للأسعار لا تلوح نهايته في الأفق فمنذ حوالي ثلاث سنوات ونصف ، عندما اندلعت احتجاجات السترات الصفراء في إسرائيل عقب موجة أخرى من ارتفاع الأسعار نشر يائير لابيد على صفحته على إنستغرام صورة له وهو يرتدي سترة صفراء...بعد حوالي أسبوع ، قال في مقابلة "إذا كان الجمهور يريد خفض تكاليف المعيشة فعليهم تغيير الحكومة". ومرت بضع سنوات ، وتغيرت الحكومة أيضًا ، وواصل لبيد ، الذي كان شريكًا رئيسيًا في تأسيسها وهو الآن رئيسها نشر الشيكات من دون تغطية. ووعد "سنعمل من أجل مواطني إسرائيل وسنستثمر الأموال في التعليم والصحة والنقل وخفض تكاليف المعيشة". وتفاخر قائلاً: "أعطونا التفويض وسنعرف كيف نخفض تكلفة معيشتكم". بعد ذلك ، أخبر لبيد كيف "أنقذ الاقتصاد الإسرائيلي" خلال فترة توليه منصب وزير المالية في العام 2014 ، وأعلن: "سنفعل الأمر نفسه في هذه الحالة أيضًا". عندما اندلع احتجاج جديد على الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية هرع لبيد إلى الاستوديوهات وتعهد مرة أخرى: "تعمل هذه الحكومة على خفض تكلفة المعيشة". وعند دخوله مكتب رئيس الوزراء تعهد مرة أخرى: "تحدياتنا كدولة لا يمكن أن تنتظر. نحن بحاجة إلى معالجة تكاليف المعيشة".

وماذا عن وزير المالية؟ ليبرمان ليس في عجلة من أمره لرمي شعارات مثل لبيد ، لكنه يركز بشكل أساسي على مهاجمة النقاد وإظهار اللامبالاة تجاه المواطنين العاديين وإنكار الواقع الكارثي الذي يعيشونه.. فالواقع الاقتصادي الذي يعيشه كل مواطن في دولة إسرائيل في الأشهر الأخيرة قاتم ومكلف.

ووفقًا لمؤشر كلفة المعيشة لمجلس المستهلك الإسرائيلي الذي نُشر هذا الأسبوع ، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمعدل ستة في المئة في العام الماضي ، مع تسجيل بعض المنتجات الأساسية زيادات بنسبة عشرات في المئة مقارنة بأسعار العام الماضي. على سبيل المثال ، ارتفعت أسعار الأرز بنسبة 14 في المئة منذ أيار\مايو من العام الماضي ، وأسعار الخضروات بنسبة 7 في المئة وأسعار المعكرونة بنسبة 10 في المئة. ارتفعت أسعار منتجات الدجاج بنسبة 6 في المئة ، كما ارتفعت أسعار الزيت بنسبة لا تقل عن 28 في المئة مقارنة بالعام الماضي. وسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك زيادة بنسبة 60 في المئة في أيار\مايو الماضي ، وهي أكبر زيادة مسجلة منذ عقد ، وفي المجموع كانت هناك زيادة بنسبة 4.1 في المئة في مؤشر العام الماضي. وقفزت أسعار المساكن في إسرائيل بأكثر من 16 في المئة مقارنة بالعام الماضي ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع. وارتفع سعر الوقود مرة أخرى إلى مستوى مرتفع جديد قبل أسبوعين فقط ، وسيرتفع سعر الكهرباء الشهر المقبل بنسبة 9.6 في المئة. ومن المتوقع قريباً زيادات أخرى في أسعار المياه والحليب والبيض والفواكه. سيرتفع سعر الخبز الأسبوع المقبل بنسبة 20 في المئة.

ماذا تفعل الحكومة في مواجهة تسونامي الأسعار الذي ينهار علينا كل يوم؟ حتى الآن تقدم الأعذار: أسعار القمح في العالم ، والتضخم العالمي ومشاكل العرض ، وفيروس كورونا ، والحكومة السابقة ، والمعارضة الحالية أو الحرب في أوكرانيا ومجموعة كاملة من الأكاذيب. الأسباب ليست منعدمة ، لكننا لانزال ننتظر حلولاً حقيقية من أولئك الذين وعدونا بأنهم "أتوا للعمل".

وبدلاً من التعامل مع كلفة المعيشة ، يفضل بعض الوزراء التركيز على توزيع الوظائف على المقربين في حكومة هي بالفعل الأكثر تضخمًا وإهدارًا. طالب وزير الطاقة بترك الغاز في البحر ، ووزير النقل يتعامل مع كل شيء باستثناء مشاكل النقل ووزير المالية يواصل رفع الضرائب ، من الأدوات التي يمكن التخلص منها إلى ضرائب الممتلكات. لا عجب في أنه حسب كل استطلاعات الرأي ، فإن الغالبية العظمى من الجمهور لا تؤمن بقدرة حكومة لبيد وليبرمان على تحمل تكاليف المعيشة.

إذا نظرنا إلى سجل الحكومة المروع حتى الآن في المجال الاقتصادي ، فلا يبدو أن الوضع سيتغير للأفضل في أي وقت قريب ، ومن المحتمل أن يزداد الأمر سوءًا طالما ظل رئيس الوزراء الحالي ووزير المالية يواصلان تولي دفة القيادة. في المحصلة النهائية ، لم يتبق لنا سوى الأعذار والفواتير المتزايدة باستمرار. من المناسب أن يقدم مواطنو إسرائيل حساباتهم الخاصة إلى حكومة الفشل في الانتخابات المقبلة.